جـــــــامعة يـــــحي فـــــارس بالمدية

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

التعاون الدولي لضمان الامن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون دولي عام

من إعداد الطالب :

- بلال بسيبسة

تحت إشراف الأستاذة :

د/.رشيدة مصباح

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الدرجة العلمية	الصفة
لزار سميرة	جامعة المدية	أستاذ	رئيسا
مصباح رشيدة	جامعة المدية	أستاذ	مشرفا ومقررا
خرشف فاطمة	جامعة المدية	أستاذ	مناقشا

السنة الدراسية: 2025/2024 م

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من اعاننا في انجاز هذه المذكرة

واخص بالذكر الاستاذة المشرفة

"مصباح رشيدة"

التي كان لها الفضل في اختيار الموضوع ،وكذلك على المساعدة المقدمة في شكل توجيهات وارشادات ساهمت في اعداد هذه الدراسة .

الاهداء

اتقدم بعملي هذا الى الوالدين اطال الله في عمرهما وحفظهما برعايته وكرمه ،والى اخوتي واخواتي والى جميع الاصحاب والاحباب وكل من كان له فضل علينا .

الى غزة.....

مـقدمـــــــة

مقدمة

يشكل الأمن الغذائي المستدام أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، باعتباره مرتبطاً مباشرة بحق الإنسان في الحياة والكرامة. غير أنّ هذا الأمن بات يواجه تحديات متصاعدة نتيجة التغيرات المناخية التي انعكست على الإنتاج الزراعي، الموارد المائية، وتوازن النظم البيئية، وهو ما عمّق هشاشة المنظومات الغذائية خاصة في الدول النامية. وفي ظل هذه التحديات العابرة للحدود، لم يعد العمل الفردي للدول كافياً لمواجهتها، بل غدا التعاون الدولي خياراً استراتيجياً وإطاراً ضرورياً لضمان استدامة الأمن الغذائي.

فالرهان اليوم يتمثل في تعزيز الشراكات الدولية، تبادل الخبرات والتقنيات، وتطوير سياسات منسقة قادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي والحد منها. ويأتي ذلك انسجاماً مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، والهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي.

ضمن هذا السياق، برز التعاون الدولي كآلية لا غنى عنها لمواجهة التحدي المركّب المتمثل في ضمان الأمن الغذائي في ظل اختلال التوازن المناخي. إذ لم يعد ممكنًا لأي دولة، مهما بلغت قدراتها، أن تتصدى بمفردها لهذه الأزمة ذات الطبيعة العالمية والمتداخلة الأبعاد.

فالأمن الغذائي باعتباره حقًّا أساسياً من حقوق الإنسان وركيزة من ركائز الأمن القومي والدولي، يقتضي تفعيل أطر متعددة للتعاون بين الفاعلين الدوليين، سواء من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، أو عبر الاتفاقيات متعددة الأطراف، أو ضمن المبادرات الثنائية والشراكات التنموية التي تركز على نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوفير التمويل المناخي العادل والمستدام

ورغم تعدد المبادرات والآليات القانونية والتنظيمية التي أُنشئت لهذا الغرض—مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، والمبادرات المنبثقة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - الفاو - إلا أن فعالية التعاون الدولي في هذا المجال لا تزال محل جدل، سواء من حيث اتساق السياسات، أو عدالة توزيع الموارد، أو القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات المناخية الطارئة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة معمّقة للكيفية التي يُبنى بها هذا التعاون، ولتحديد نقاط القوة والضعف ضمن الإطار القانوني والمؤسسي الدولي المعني بتحقيق الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ.

كما كشفت الازمات العالمية المتلاحقة هشاشة سلاسل الامداد العالمية للغذاء انطلاقا من جائحة كورونا وصولا الى الصراعات والنزاعات الجيوسياسية كالحرب الاوكرانية الروسية، كما لا ننسى في هذا الصدد الابادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الفلسطينيين في قطاع غزة باستعمال التجويع الممنهج باستخدام الغذاء كسلاح، حيث يموت المئات من الفلسطينيين يوميا في سبيل الحصول على لقمة رغيف تسد الجوع، وتتشارك معه – أي الكيان – القوى الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية في ذلك، وهو ما جعل العالم اليوم مشتت التوجهات بسبب الواقع الاليم ،وفضح التنظيم الدولي الذي سيضل قطاع غزة شاهدا على عدم قدرته على وقف تلك الممارسات الممنهجة التي تهدف الى تجويع الشعب الفلسطيني ومنع حصوله على الغذاء .

بناءً على ما سبق، ومن خلال ما تم التطرق اليه تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:

ماهي اليات التعاون الدولي لضمان الامن الغذائي المستدام في ظل التغيرات الدولية ، ومامدى فعاليتها ؟

اهمية موضوعنا تكمن في انه من ابرز المواضيع التي تواجه صناع القرار في العالم اليوم، وذلك من خلال السعي الى مد جسور التعاون الدولي بقصد تحقيق العناصر الاساسية للامن الغذائي والمتمثلة في : توفير الغذاء، والحصول عليه، وطرق الوصول اليه، واستخدامه والاستفادة منه، ولكن ورغم هذه الجهود التي يسعى اليها الفاعلين الدوليين الا انه توجهها تحديات سياسية واقتصادية وطبيعية وسكانية، تضغط على الانتاج الغذائي في ظل الطلب المتزايد على الغذاء .

كما ترجع الاسباب التي ادت بنا لاختيار هذا الموضوع الى اسباب ذاتية تكمن في محاولة استكشاف والاطلاع على مفهوم التعاون الدولي في مجال الغذاء، وكذا التهديدات التي تواجهه وتساهم في التأثير عليه، وكذلك محاولة القراءة في السياسات المتخذة في هذا الجانب والتي تنعكس على ارض الواقع سواء الصادرة من الجهات الدولية والمتمثلة في الفاعلين الدوليين، او على المستوى الاقليمي والمحلي .

اما فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية فيرجع الى اهمية الموضوع من الناحية العلمية لمراكز البحث الدولية والمحلية، باعتبار الامن الغذائي من الركائز الاساسية التي تبنى في اطارها مختلف السياسات الدولية ويساهم في صناعة القرار العالمي .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات التعاون الدولي في هذا السياق، من خلال مقاربة قانونية-سياسية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المؤسسية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالموضوع. وتعتمد في ذلك على منهج تحليلي-وصفي، قائم على دراسة الاتفاقيات الدولية، والتقارير الأممية، والممارسات الدولية الراهنة، بالإضافة إلى تقييم فعالية بعض التجارب الإقليمية والنماذج التطبيقية ذات الصلة.

اما في ما يخص الصعوبات التي واجهتنا في اعدادنا لهذه الدراسة يتمثل في انه موضوع لا يمكن حصر مفاهيمه بدقة، وذلك راجع لتشعب محتوياته ومفاهيمه وكذلك باعتباره مبني على متغيرات عديدة لا يمكن ضبطها، لأنه لا يمكن دراسة هذا الموضوع من زاوية معينة او من خلال جانب واحد، كالجانب السياسي مثلا او الاقتصادي، وانما وجب الالمام بكل المفاهيم التي يمكن ان تؤدي بنا الى الوصول الى مدلول الامن الغذائي والعلاقة التي تربطه بالتغيرات المناخية كل ذلك يجب ان يكون تحت مظلة التعاون الدولي .

وللإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا ان يتم تقسيم الموضوع الى فصلين، حيث اننا تطرقنا في الفصل الاول الى الاطار المفاهيمي والقانوني للتعاون الدولي في مجال الامن الغذائي في ظل التغيرات المناخية، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين، بالنسبة للمبحث الاول تطرقنا فيه الى المفاهيم الاساسية للامن الغذائي والتغيرات المناخية، حيث خصصنا المطلب الاول لمفهوم الامن الغذاني وابعاده القانونية، اما بالنسبة للمطلب الثاني فقد تناول علاقة التغيرات المناخية بالامن الغذائي وأثارها .

اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة الاسس القانونية للتعاون الدولي في مواجهة التحديات المناخية والغذائية، والذي تم تقسيمه ايضا الى مطلبين، بالنسبة للمطلب الاول يتناول مفهوم التعاون الدولي، اما المطلب الثاني فيعالج دور الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف وعلى وجه الخصوص اعلان روما واتفاقية باريس .

بالنسبة للفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة أليات التعاون الدولي لضمان الامن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية، حيث يحتوي هذا الفصل هو الاخر على مبحثين اثنين، بالنسبة للمبحث الاول يهتم بدور الفاعلين الدوليين في تحقيق الامن الغذائي المستدام، وينقسم هذا المبحث الى مطلبين، يعالج المطلب الاول مساهمة المنظمات الدولية الحكومية، اما فيما يخص المطلب الثاني فيتناول دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الامن الغذائي .

اما المبحث الثاني فيتطرق الى محاولة تقييم فعالية التعاون الدولي لتحقيق الامن الغذائي في ظل التغيرات المناخية، والذي ينقسم بدوره الى مطلبين اثنين ، حيث يعالج المطلب الاول دراسة لتجارب اقليمية ومحلية نذر منها على سبيل الحصر الاتحاد الافريقي والتجربة الجزائرية لتحقيق الامن الغذائي، اما المطلب الثاني فيتحدث عن التحديات والافاق المستقبلية لتحقيق الامن الغذائي مستدام من خلال التعاون الدولي .

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي للتعاون الدولي في مجال الامن الغذائي في ظل التغيرات المناخية

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للتعاون الدولي في مجال الامن الغذائي في ظل التغيرات المناخية

يتزايد الاهتمام العالمي وبشكل كبير بقضيه الامن الغذائي، وذلك راجع الى مختلف التحديات المتسارعة وغير المسبوقة التي فرضتها وتفرضها تغيرات المناخية، وهو ما يشكل هاجسا يؤرق البشرية جمعاء في العصر الحديث، حيث ان هذه التغيرات لم تعد مجرد ظاهره بيئية فقط، وانما اصبحت تشكل عامل ضاغط على مختلف القطاعات، وعلى راسها القطاع الزراعي الذي يشكل العمود الاساسي الذي يرتكز عليه الامن الغذائي، وفي هذا الصدد وجب تكاتف مختلف الجهود الدولية لمحاوله معالجه المخاطر التي تنجر عن تأثير التغيرات المناخية والتي تهدد غذاء العالم ان صح التعبير، ولا يمكن ان يتصور ان يتحقق ذلك الا وفق رؤيه مشتركه لجميع الفاعلين الدوليين.

يهدف هذا الفصل الى محاوله خلق قاعده معرفيه لفهم التعاون الدولي في مجال الامن الغذائي وذلك من خلال توضيح مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة به، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يتطرق المبحث الاول الى مختلف المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وكذا التقلبات المناخية، وذلك بقصد تعريف الامن الغذائي وكذلك مفهوم التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي والاثار المترتبة عليها، اما بالنسبة للمبحث الثاني فيتمحور حول الاسس القانونية للتعاون الدولي لمواجهه التحديات المناخية والغذائية.

المبحث الاول: المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والتغيرات المناخية

يشكل الامن الغذائي حجر الزاوية ان صح التعبير في حياه المجتمعات لما له من اهميه بالغه وحيوية لاستمراريه العنصر البشري، وهذا ما سمح للكثير من المهتمين في هذا الشأن- باحثين- لمحاوله فهم معانيه وتحديد مفهومه بدقه، اما بالنسبة للتغيرات المناخية فهي من ابرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث ان له تأثيرات بالغة على جميع المجالات الحيوية وعلى مختلف الاصعدة، سواء تعلق الامر بالجانب السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي[1]، لذلك فان تخصيص هذا المبحث لمحاولة ضبط تلك المفاهيم امر لابد منه، وذلك بقصد الوصول الى العلاقة التي تربط بين مفهوم الامن الغذائي بالتغيرات المناخية ،والتي من خلالها يمكن تحديد الاسباب التي تؤدي الى عدم تحقيق الامن الغذائي ومعالجتها ،انطلاقا من مواجهة مختلف التأثيرات التي تخلفها التغيرات المناخية ،وعليه كان لابد تخصيص المطلب الاول لتحديد مفهوم الامن الغذائي وابعاده في القانون الدولي، اما بالنسبة للمطلب الثاني فكان مخصص للعلاقة بين التأثيرات المناخية وتحقيق الامن الغذائي والاثار المترتبة عليه .

المطلب الاول: مفهوم الامن الغذائي وابعاده في القانون الدولي

يعد الامن الغذائي احد التحديات الاساسية التي تواجه المجتمعات المعاصرة ،كما انه اصبح جزءا من الاجندات العالمية للتنمية المستدامة، كما ان التكامل بين الغذاء والتنمية يظهر لنا النظرة الشاملة لمفهوم الامن الغذائي، وذلك راجع الى انه يعد شرطا اساسيا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ،وعليه نقول ان للأمن الغذائي عده تعاريف ومفاهيم وذلك بحكم تداخله مع مفاهيم اخرى مشابهه، وكذلك لتعدد مختلف وجهات النظر والآراء في هذا الصدد.[2]

الفرع الاول: تعريف الامن الغذائي

في عالم تتزايد فيه التحديات البيئية والاقتصادية والسياسية يبرز الامن الغذائي كعنصر جوهري في استقرار ورفاه الشعوب، فالغذاء اليوم هو حق انساني اساسي واداة من ادوات السيادة الوطنية ،من هذا المنطلق فان تعريفه يستند تعريفه لعدة توجهات واراء مختلفة حسب كل مجال.

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي **: تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين** ،بدون طبعة، عمان، دار امنة للنشر والتوزيع ، 2014، ص 21.
[2] المرجع ذاته ، ص 21.

اولا: التعريف اللغوي

يحتوي الامن الغذائي على مصطلحين لا يمكن الفصل بينهما بحيث ان الاول له تأثير على الثاني والعكس صحيح.

1: **مفهوم الامن:** يقصد بها الاطمئنان والراحة والاستقرار وعدم الخوف، يستخدم للاشارة الى حماية شيء ما من المخاطر او الاضطرابات.

2: **مفهوم الغذاء**: يقصد به كل ما يستهلك وتلبية ما يحتاجه الجسم لنموه وقوامه من مأكل ومشرب، والذي يحتوي على مختلف المكونات والعناصر الأساسية والضرورية لبناء الجسم.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

يعد الامن الغذائي من المفاهيم الغامضة التي لا يمكن حصرها في تعريف واضح لأنه من المفاهيم المتشعبة، يمكن تعريفه بانه:

هو قدره الدولة ما على ضمان توفير قدر معين من الاحتياجات الغذائية المتشكلة من المواد الغذائية- طعام وشراب- لجميع سكانها مع امكانيه مواجهة كل اشكال النقص ومنع حدوثه مستقبلا في حال كان هذا النقص يمس احد الانواع المختلفة للأغذية.[2]

كما يمكن تعريفه بانه:" قدره المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية".[3]

كما تطرق الدكتور السيد محمد السريتي الى ذلك من خلال ما جاء في كتابه الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية حيث عرفه بانه:" قدره المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الادنى من تلك الحاجات بانتظام، ويتم توفير حاجات الغذاء اما بإنتاج السلع الغذائية محليا، او بتوفير

[1] مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط** ، الطبعة 4 ، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 647.
[2] ذياب الكبيسي ، المرجع السابق الذكر ، ص22.
[3] عبد الغفور ابراهيم احمد : **الامن الغذائي مفهومه وقياسه ومتطلباته**، بدون طبعة ، الاردن ، دار امنة للنشر والتوزيع ، 2014، ص15.

حصيلة كافيه من عائدات الصادرات والتي يمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج المحلي من هذه الاحتياجات".[1]

ان المفهوم الذي تطرق اليه السيد السريتي يشمل عده جوانب مهمه، حيث انه حاول التركيز على مجموعه من الخصائص كمقدره الدولة المالية والإنتاجية، مع الاستمرارية في تزويد الافراد بما يحتاجونه، اي بمعنى ضرورة توفر او وجود مخزون احتياطي لسد مختلف النقائص التي يمكن ان تحدث، او في حالات الطوارئ التي يمكن ان تستجد كل ذلك يساهم في تحقيق الدولة لأمنها الغذائي ما يتيح لها القدرة على ممارسه قرارها السياسي باستقلاليه دون التعرض لمختلف الضغوطات التي يمكن ان تقيدها على الصعيد الدولي باعتبار ان الغذاء اصبح اليوم سلاح في يد القوى المهيمنة على العالم .

ثالثا: التعريف القانوني للأمن الغذائي

يستند التعريف القانوني للأمن الغذائي على مختلف النصوص التي جاءت بها مختلف المواثيق الدولية وكذلك ما نصت عليه التشريعات المحلية.

1: تعريف المنظمات الدولية للامن الغذائي

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العالم من حيث النمو السكاني، تغير المناخ، والازمات السياسية والاقتصادية وبالتالي فقد اصبح موضوع الامن الغذائي من القضايا الحيوية التي تحظى باهتمام واسع على المستويين الوطني والدولي ، لذلك تسعى العديد من المنظمات الدولية الى محاولة وضع اطر واضحة لتعريف الامن الغذائي وفق توجهات كل منظمه او بالأحرى وفق مجال عملها.

أ: تعريف منظمه الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"

انطلاقا من ان مفهوم الامن الغذائي يعد حجر الزاوية ان صح التعبير في تحقيق التنمية المستدامة، ومحاربة كل اشكال الفقر والجوع وسوء التغذية، الذي يحدث نتيجة الاختلال الحاصل على مستوى احد عناصر الامن الغذائي، لذلك عرفته هذه المنظمة بانه:" ان الامن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافه وفي

[1] السيد محمد السريتي : **الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، بدون طبعة ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000، ص14.

جميع الاوقات بفرص الحصول من الناحية المادية والاقتصادية على أغذية كافيه وسليمه ومغذيه، تلبي حاجاتهم الغذائية وتتناسب مع اذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياه توفر لهم النشاط والصحة".[1]

كما نجد تعريف اخر لمنظمة الفاو المتمثل في: " حصول جميع الناس في جميع الاوقات بصوره ماديه واجتماعيه واقتصاديه على الأغذية الكافية والأمنه والمغذية التي تلبي احتياجاتهم وافضلياتهم مما يمكنهم من ممارسه حياه ملؤها الصحة والنشاط".[2]

ب: تعريف البنك الدولي الامن الغذائي

عرف البنك الدولي الامن الغذائي على انه:" امكانيه حصول كل الناس في كافه الاوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الامن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات وحتى في اوقات الازمات وتردي الانتاج العامي وظروف السوق الدولية".[3]

اذن لقد ركز تعريف البنك الدولي على ضرورة ان يكون للأفراد القدرة على تلبيه حاجاتهم الغذائية بشكل مستمر وعند الطلب، وغير مرتبطة بزمن معين ولا يكون ذلك الا بقدره دوله ما على توفير الغذاء في كل زمن ورغم كل الظروف والمخاطر التي تواجهها.

ج: تعريف منظمه الصحة العالمية للأمن الغذائي

لقد عرفته منظمة الصحة العالمية استنادا شروط وضوابط يجب توفرها حتى يمكن تحقيق الامن الغذائي من خلال وجود معايير ضرورية خلال عملية انتاج الغذاء وتخزينه وتوزيعه، وبالتالي يصبح امنا وصحيا وسليما للاستهلاك الادمي. [4]

---

[1] منشورات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة : **اقتصاد النظم الزراعية والغذائية حالة انعدام الامن الغذائي في العالم،** ايطاليا ،2010،ص08.

[2] نادية احمد عمراني : **النظام القانوني للامن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق** ، ط 1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2014، ص40.

[3] خير الدين تواتي :**الامن الغذائي العالمي : الاستراتيجيات والتهديدات،** مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2019/2018،ص15.

[4] محمد شيبي : **التعاون الدولي لتحقيق الامن الغذائي العالمي : دراسة حالة العالم العربي** ، اطروحة دكتوراة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2025/2024،ص57.

الملاحظ في تعريف منظمه الصحة العالمية هو التركيز على الجانب الصحي للغذاء وسلامته اثناء عمليه انتاجه او توزيعه وصولا الى استهلاكه وعليه فان منظمه الصحة العالمية قد عرفت الامن الغذائي وفق تخصصها الاصيل ان صح التعبير.

د: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الامن الغذائي

لقد عرفته بانه:" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصوره مستمرة لكل افراد الامه اعتمادا على الانتاج المحلي وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخلهم وامكانياتهم المادية.[1]

2: تعريف الامن الغذائي وفق المؤتمرات الدولية

لقد لعبت المؤتمرات العالمية في هذا الجانب دورا بارزا ومهما في وضع تعريف لمفهوم الامن الغذائي، ولقد تجسد ذلك من خلال ما نصت عليه مختلف المواثيق والنصوص الدولية، حيث تطرق اعلان روما - مؤتمر القمه العالمي للأغذية - الذي عقد في عام 1996 الى مفهوم الامن الغذائي بانه :" الامن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لكل البشر وفي كل وقت البلوغ الجسدي والاقتصادي لغذاء كاف وصحي ومغذي يسمح لهم بإشباع حاجياتهم الطاقوية وأفضلياتهم الغذائية بنيه الحصول على حياه صحيه نشيطه".[2]

الملاحظ ان اعلان روما كان مثاليا ويمثل الصورة السامية والمثلى، التي يجب ان يكون عليها مستوى الفرد المعيشي بصفه عامه، وذلك يشمل عنصر مهم وهو كيفية تغذيته وكذا سبل الوصول الى حاجياته واشبعها.

[1] احمد عمراني ، المرجع السابق الذكر،ص42.
[2] المرجع ذاته ، ص42 .

كما نص اعلان مؤتمر القمه العالمي للأغذية المنعقد في سنه 2002 في فقرته 3على : " ..... ان مسؤوليه ضمان الامن الغذائي على المستوى القطري تقع على عاتق حكومات الدول بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبدعم من المجتمع الدولي.....".[1]

لقد تطرقت الفقرة الثالثة والتي تحدثنا عليها في هذا الاعلان صراحه على الجهات المسؤولة عن توفير الامن الغذائي للأفراد، بمعنى حددت المعنيين بصفه دقيقه الجهات المخول لها تحقيق مفهوم الامن الغذائي ممثلا في الدولة بالدرجة الأولى، والمجتمع المدني والقطاع الخاص بالدرجة الثانية، ثم يأتي دعم المجتمع الدولي.

3 : تعريف المشرع الجزائري

عرفه المشرع الجزائري على انه:" حصول ووصول كل شخص بسهوله بصفه منتظمة الى غذاء سليم يسمح له بالتمتع بحياة نشيطه". [2]

عندما نأتي الى تعريف المشرع الجزائري نلاحظ انه قد اختصره في قدره الفرد على الحصول على الغذاء وان يكون هذا الغذاء يتوفر على شرط السلامة، وبالتالي نلاحظ انه لم يتطرق الى دور الدولة في هذا الشأن، بمعنى ترك الامر للأفراد، واذا سلمنا بهذا المنطق يطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للفرد تلبيه حاجياته الغذائية المختلفة اذا لم توفر الدولة له ذلك؟.

4: تعريف الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي

لقد عرفته الشريعة الإسلامية تعريف مغايرا للتعريفات الوضعية بحيث انه يرتكز على الجانب العقدي والروحي، من خلال الايمان ان الرازق هو الله سبحانه وتعالى، مع الاخذ الله ان يكون وفق ما تفتضيه الشريعة الربانية، الامر الثالث هو التمسك بالدعاء والاستغفار وهو نهج الرسل والصحابة الكرام.

[1].منشورات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة : **اعلان مؤتمر القمة العالمي للاغذية** ، روما ، 2002، الفقرة3 .
[2] الجمهورية الجزائرية : **القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي 08-16** ، المؤرخ في 01 شعبان عام 1429 الموافق ل 03 اوت 2008 ،الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 ، المادة 03 الفقرة 1، ص 04.

كما تطرق فقهاء الشريعة الإسلامية الى مفهوم الامن الغذائي على انه:" تامين الحد الادنى من الضروريات الغذائية لجميع افراد المجتمع في اي فتره من الوقت".[1]

الملاحظ من التعريفات السابقة انها كلها كانت تتمحور حول عنصر رئيسي وهو الفرد بمعنى انها جعلت منه الحلقة الرئيسية في مشروع تحقيق مفهوم الامن الغذائي.

الفرع الثاني: ابعاد الامن الغذائي

يتشكل هذا الفرع على مجموعه ركائز وابعاد يستند عليها الامن الغذائي، انطلاقا من البعد الاقتصادي ويليه البعد السياسي، ثم البعد الاجتماعي وختاما بالبعد الصحي للأمن الغذائي.

اولا: البعد الاقتصادي للأمن الغذائي

يرتكز البعد الاقتصادي على عاملي الطلب والعرض على الغذاء لتحديد النقص في السلع على مستوى الاسواق، كذلك مراقبه الاسعار التي تتراوح عليها المواد الغذائية، وذلك لفهم مدى استقرار السوق وبالتالي فان اي فجوه او قصور في السوق لماده ما ينعكس ذلك على ما يعرف بمفهوم الامن الغذائي، بمعنى وجود عجز وندره في ماده ذات الطلب الواسع يشكل تهديد مباشر لتحقيق مفهوم الامن الغذائي، ويفسر ذلك على فشل تلك الدولة في هذا الجانب سواء في المجال الصناعي اي بمعنى انتاج المواد الغذائية، او فيما يخص الجانب الزراعي، او على المستوى المالي اي عدم القدرة المالية على الاستيراد.[2]

وبالتالي فان البعد الاقتصادي مهم في تحقيق الامن الغذائي وذلك متعلق بالدرجة الاولى بمدى قدره الانتاج المحلي في مجال الغذاء، او القدرة المالية للدولة لتلبيه احتياجات النمو الكبير للطلب على الغذاء من قبل الافراد هذا من جهة، اما من جهة ثانيه فان تحقيق الدولة لتنميه اقتصاديه مستدامه ينعكس طرديا على تحقيق مستوى اعلى لمفهوم الامن الغذائي، ويتحقق في ضوء ذلك عوامل اخرى تساهم في الوصول الى الامن الغذائي المستدام من خلال:

[1] مغمولي مولود:**الامن الغذائي في الشريعة الاسلامية**،مجلة هيرودت ،قالمة ، العدد 2 ،2024 ،ص22.
[2] ذياب الكبيسي، المرجع السابق الذكر ، ص 43.

1: ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي:

ارتفاع مستوى الدخل القومي هو مؤشر رئيسي على نمو الاقتصاد ويدل كذلك على وجود تنمية اقتصادية مستدامة والذي يفسر على وجود امن غذائي داخل تلك الدولة من خلال زيادة القيمة الاجمالية للسلع الغذائية المنتجة داخل البلد والذي ينعكس على نصيب الفرد السنوي، وبالتالي زياده قدره الدولة على تغطيه احتياجاتها من الغذاء.[1]

2: توفير موارد من النقد الاجنبي:

وذلك يتجلى من خلال وجود انتاج محلي قوي للصناعات الغذائية، بالاضافة الى وفرة المنتجات الزراعية كل ذلك يلغي ان صح التعبير الواردات التي تثقل كاهل الاقتصاد، ويسمح بزياده الصادرات من الفائض من مختلف المنتجات سواء الزراعية او منتجات الصناعة الغذائية ،مما يترتب عنه ارتفاع للدخل من العملة والنقد الاجنبي وبالتالي عدم استنزافه عن طريق الاستيراد .[2]

3: تقدم وتطور الانتاج الصناعي للغذاء:

ان الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق مشاريع في الصناعت الغذائية ودعمها كل ذلك ينعكس على الواقع الاقتصادي للبلد، وبالتالي وجود تنميه مستدامه يعني وجود تقدم صناعي وانتاجي، وبالتالي وجود انتاج غذائي الذي يترتب عنه ارتفاع وتحسن مستوى الامن الغذائي.

4: ارتفاع مستوى التعليم:

كلما كان هناك تقدم اقتصادي ينعكس ذلك بشكل مباشر على كل مناحي الحياه وعلى مستوى مختلف المجالات، ومن بينها المستوى التعليمي للأفراد وبالتالي زياده الوعي الذي يساهم في تحسن ثقافه الاستهلاك وترشيدها، وكذلك تحسن نمط الاستهلاك الصحي.[3]

5: زياده انتاج الزراعي:

[1] ذياب الكبيسي، المرجع السابق الذكر، ص 45.
[2] المرجع ذاته، ص 46.
[3]، المرجع ذاته،ص 47.

البعد الاقتصادي يحقق التنمية ويساهم في استخدام احسن الابتكارات في المجال الزراعي، الذي يحسن بدوره القدرة الإنتاجية من خلال استعمال الماكينات الزراعية التي تحقق المردودية المستهدفة.

6: تحسن الجانب الصحي:

التنمية الاقتصادية تنعكس بدورها على قطاع الصحة العامة من خلال تخفيض معدل عدد الوفيات وبالتالي زياده عدد المشتغلين في القطاع الزراعي الذي يساهم في انتاج الغذاء كما ان الغذاء المتوازن يدعم الجسم من خلال تعزيز المناعة وذلك راجع الى قلة الاصابات بالامراض المعدية والمزمنة ، كذلك يساهم بنمو صحي للاطفال من خلال منع التقزم وسوء التغذية واضطرابات النمو، كما يساهم بالصحة الذهنية من خلال المساعدة فالتركيز والتعلم خاصة عند الطلاب ، يسمح ايضا بتقليل التكاليف الطبية وذلك راجع لقلة الامراض .[1]

ثانيا: البعد السياسي للأمن الغذائي

تحقيق الامن الغذائي يترجم على انه استقلاليه سياسيه على الصعيد الدولي في اتخاذ القرار، كما يعد وسيله مهمه محليا لتحقيق اهداف السياسة العامة للبلاد وذلك باعتبار ان عدم توفر الغذاء ينعكس محليا على المجتمع من خلال تصدع وانهيار النظام الاجتماعي وكذلك يهدد استقرار الدولة وامنها.

ثالثا: البعد الاجتماعي للأمن الغذائي

ان تحقيق الامن الغذائي يساهم بنسبه كبيره في تهدئه الجبهة الاجتماعية وتماسكها، وعدم وجود فوارق طبقيه تهدد كيان المجتمع وتحميه من مختلف المشاكل والظواهر الاجتماعية البائسة والسلبية، كمشكله البطالة التي تأتي لعدم وجود مناصب عامل تلبي طموحات الافراد من تحقيق احتياجاتهم الغذائية، .[2]

[1] ذياب الكبيسي، المرجع السابق الذكر، ص 48.
[2] المرجع ذاته، ص50.

رابعا: البعد الصحي للأمن الغذائي

الجانب الصحي يرتكز على تحديد الحاجيات الأساسية من الغذاء التي تضمن نمو صحي وسليم لجسم الانسان، ويتيح له القدرة على الانتاج وبذل الجهد المطلوب بدنيا اي بمعنى ضمان حصول الجسم على كميه معينه - حد ادنى - من العناصر الغذائية الهامه، من الفيتامينات والبروتينات والالياف.[1]

الفرع الثالث : مفهوم التغيرات المناخية

تعد التغيرات المناخية واحدة من ابرز التحديات العالمية التي تهدد الامن الغذائي فارتفاع درجة الحرارة وتغير انماط الامطار، وتكرار موجات الجفاف وكثرة الفيضانات، كلها عوامل تؤدي بشكل مباشر الى التأثير على القدرة الانتاجية للموارد الزراعية، من هذا المنطلق نحاول في هذا المطلب التطرق الى مفهوم التغيرات المناخية وتحديده بدقه، ثم نعرج على العلاقة التي تربط هذا المفهوم بالأمن الغذائي، لنصل في الاخير الى تحديد الاثار التي يمكن ان تحدثها هذه التغيرات المناخية على الامن الغذائي .

اولا: تعريف التغيرات المناخية

يمكن تعريف التغيرات المناخية بانها تلك : " التغيرات المناخية التي تعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري يؤدي الى التغير الملاحظ في تكوين الغلاف الجوي العالمي ،بالإضافة الى التقلب

الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة ".[2]

كما يمكن تعريفها بانها : هي تلك التغيرات طويلة الامد، والتي تحدث خلل في اشكال الطقس والمناخ على مستوى الكرة الارضية، يتخللها تباين وتقلبات كبيرة في مستوى درجة الحرارة وكذلك نسبة هطول الامطار التي تتسم بالغزارة تارة وندرتها تارة اخرى، كل هذا يحدث بما يسمى حديثا بالتطرف المناخي . [3]

[1] محسن ذياب الكبيسي، المرجع السابق الذكر، ص52.
[2] خالد السيد حسن : **التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة** ، ط 1 ، القاهرة ،مكتبة جزيرة الورد ،2021،ص13.
[3] **تغير المناخ والامن الغذائي العالمي** ، السيد حسن ، المرجع السابق الذكر، ص 6 .

نجد تعريفات اخرى للتغيرات المناخية : " هو اضطراب في مناخ الارض مع ارتفاع في درجة حرارة الكوكب، وتغير كبير في طبيعة الظواهر الطبيعية مع نزعة الى العنف وتدهور مستمر للغطاء النباتي وللتنوع البيئي " .[1]

الملاحظ من التعريفات السابقة ان التغير المناخي حدث، ويحدث نتيجة الافعال السلبية وغير المسؤولة للبشر، من خلال الممارسات اليومية او من خلال مختلف السياسات الاقتصادية بحثا عن تحقيق الرفاه والتنمية الشاملة، واشباعا لجشع الانسان اللامحدود في استنزاف ثروات الارض .

ثانيا: اسباب التغيرات المناخية

لها عدة اسباب يمكن حصرها في اسباب طبيعية واخرى بشرية

1:الاسباب الطبيعية :

تخضع الشمس لدورات من التغيرات في نشاطها المغناطيسي ويقاس ذلك غالبا بعدد البقع الشمسية التي تظهر عل سطحها، فكلما زاد عدد البقع الشمسية ارتفع معدل الاشعاع الشمسي وذلك نتيجة التغيرات في نشاط الشمس، والتي تؤثر بدورها على كمية الاشعاع الشمسي مما يغير من درجات الحرارة وانماط المناخ على مدى دورات زمنية مختلفة ينتج عنه انبعاثات لكمية مهولة من الاشعاعات الشمسية التي تصل الى غلاف الارض، كذلك الامر بالنسبة للانفجارات البركانية التي تحدث داخل الكرة الارضية مما تؤثر بالسلب على المناخ، من خلال الغازات الدفيئة مثل ثاني اكسيد الكربون على الرغم من انها لا تقارن مع نشاط الانسان الا انها لها دور التاثير على المناخ، كما ان الانفجارات البركانية الكبرى تطلق كمية ضخمة من الرماد البركاني وثاني اكسيد الكبريت الى الطبقات العليا من الغلاف الجوي، مما يؤدي الى تشكيل طبقة من الهباءات الجوية تعكس الاشعاع الشمسي وتقلل من درجة الحرارة على سطح الارض وهو مايطلق عليه بالتبريد البركاني، واشهر هذه الانفجارات البركانية هو ما حصل في سنة 1815، حيث ثار جبل تامبورا الذي ادى الى انخفاظ كبير في درجة الحرارة العالمية ، وتسبب في عام بلا صيف في سنة 1816 مس على وجه الخصوص قارة اوربا وامريكا الشمالية، كما ان للدورات الفلكية لها دور في

[1] محمد سيف الكواري: **الحق في الغذاء وتحديات المناخ** ، ط 1 ، الدوحة ، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ، 2024، ص 66.

التغيرات المناخية من خلال ان الموقع النسبي للارض في الفضاء وشكل مدارها حول الشمس يؤثران بشكل مباشر على كمية الاشعاع الشمسي التي تصل الى سطح الارض .[1]

2:الاسباب البشرية :

على الرغم من تعدد الاسباب الطبيعية التي ساهمت في تغير مناخ الارض عبر الاف السنين، الا ان التغيرات المناخية التي يشدها العالم اليوم تختلف من حيث جوهرها وطبيعتها وسرعتها واتساع نطاقها، ويرجع ذلك الى النشاط البشري والممارسات السلبية المختلفة التي يقوم بها، ولا سيما منذ ظهور ما يعرف بالثورة الصناعية في اوربا في اواخر القرن الثامن عشر ، حيث يعد اليوم هو المسؤول الرئيسي في التسارع الذي تشهده التغيرات المناخية ،ويتجسد ذلك من خلال ان النشاط البشري يعد اكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة والتي يترتب عنها احتجاز الحرارة داخل الغلاف الجوي الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع درجة حرارة الارض، ونجد من ابرز هذه الغازات، غاز ثاني اكسيد الكربون الذي ينتج عن حرق الوقود الاحفوري – الغاز والفحم والنفط – حيث يعد من اكبر المساهمين في تغير المناخ، اذ يمثل اكثر من 75 % من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، وحوالي 90 % من جميع انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، وايضا استخدامه كمصادر للطاقة من خلال توليد الكهرباء ،ولا ننسى تأثير عاز الميثان الذي ينبعث من الانشطة الزراعية – تربية المواشي – وتحلل النفايات، وتسربات الغاز الطبيعي على الرغم من ان تركيزه اقل من ثاني اكسيد الكربون، فان قدرته على حبس الحرارة تفوقه ب 25 مرة على مدى 100 سنة، كما ان الصناعة لها حيز كبير في ذلك لانها تنتج عنها انبعاثات لمختلف الغازات، خاصة اذا تكلمنا عن صناعة الاسمنت والحديد والبلاستيك، كما ان استخدام وسائل النقل يؤثر ايضا على المناخ باعتبار ان معظم الشاحنات والسيارت والسفن والطائرات تعمل بالوقود الاحفوري، كل ذلك يهدد طبقة الاوزون وبالتالي حدوث ما يعرف بالاحتباس الحراري وارتفاعات قياسية لدرجة الحرارة على مستوى العالم ،كما ان قطع الاشجار لاستخدام خشبها في مجالات مختلفة يؤدي الى استنزاف الثروة الغابية والتي لها اهمية كبيرة للتوازن البيئي وتنظيم المناخ باعتبارها المسؤولة عن امتصاص غاز ثاني اكسيد الكربون واتلافها يحد من قدرة الطبيعة على حماية الغلاف الجوي من الانبعاثات.[2]

[1] السيد حسن ، المرجع السابق الذكر ، ص 13.
[2]، المرجع ذاته ،ص14.

ثالثا : مظاهر التغيرات المناخية

لها عدة مظاهر يمكن التطرق اليها على النحو التالي :

1:الاحتباس الحراري:

يعد الصورة المثلى ان صح التعبير الذي يجسد فعليا التغير المناخي على ارض الواقع ويتجلى ذلك من خلال الارتفاع الكبير في درجة الحرارة بمعدلات كبيرة ورهيبة، مما ادى الى ارتفاع حرارة الارض بصفة عامة حيث انها تجاوزت المؤشرات الطبيعية، وكانت بوادر بروز الاحتباس الحراري من خلال ما يعرف بالثورة الصناعية الكبرى في اوروبا، كما يعد من اخطر المظاهر المناخية التي يمكن ان تهدد الوجود البشري على الارض . [1]

2:موجات حرارة شديدة :

يلاحظ تباين كبير في درجة الحرارة على مستوى العالم، حيث تكون في شكل موجات حر غير مسبوقة تمس مناطق مختلفة من العالم دون غيرها، وتنتقل كل مرة الى منطقة ما وتكون غير مستقرة، ولا يمكن توقعها وهذا ما يتجسد من خلال معدلات قياسية لمستوى درجة الحرارة فاقت كل التوقعات خاصة في السنوات الاخيرة .[2]

3:الجفاف :

يترتب عن ارتفاع درجة الحرارة وموجات الحر الغير مسبوقة، والتي تتجاوز المؤشرات والمعدلات الطبيعية وايضا التباين الكبير في كمية الامطار المتساقطة خلال الموسم، ما يعرف بظاهرة الجفاف وهذا ما يلاحظ خاصة في منطقة شمال افريقيا وعلى مستوى الجزائر تحديدا .

4:الفيضانات :

[1] محمد طير واخرون :**تاثير التغير المناخي على الامن الغذائي في الجزائر** ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 01 ، جويلية 2024 ، ص29.
[2] المرجع ذاته ، ص 29.

كنتيجة للتغيرات المناخية اصبحنا نشاهد حدوث تساقطات بكميات غير طبيعية وغير مسبوقة في معدلاتها، مما ترتب عنه ما يعرف بالفيضانات التي اضحت تؤرق الدول والحكومات من خلال تدمير مختلف البنى التحتية مما يخلف خسائر مادية وحتى بشرية في غالب الاحيان، كما يقابله في ذلك موجات جفاف وانعدام للتساقطات في مناطق اخرى من العالم . [1]

5:حرائق الغابات :

ارتفاع حرارة الارض ينعكس بشكل مباشر على الثروة الغابية من خلال اندلاع الحرائق وبشكل مهول في مختلف اقطار العالم، كنتيجة لجفاف الاشجار وسهولة اشتعالها، كما ان ممارسات الانسان لها نصيب في ذلك ايضا . [2]

6:ذوبان الجليد

تسبب ارتفاع درجات الحرارة -حرارة الارض – في ذوبان الجليد على مستوى القطب الشمالي، والتي تخللتها انهيارات جليدية في غرينلاند، وحدث الامر كذلك على مستوى قمة جبل كليمنجارو . [3]

7: ارتفاع مستوى مياه سطح البحر :

انعكس ارتفاع درجة حرارة الأرض على مستوى منسوب مياه البحار مما ينذر بخطر كبير يمكن أن يؤدي إلى اختفاء عدد كبير من المدن الساحلية، وجاء ذلك نتيجة ذوبان الجليد على مستوى القطب المتجمد.

عندما يتم التطرق إلى المظاهر التي تسببها لتغيرات المناخية على مستوى الكرة الرضية، يتبادر إلينا أن العامل المشترك في كل هذه المظاهر هو التوحش إن صح التعبير الذي مس المناخ بشكل خاص، والذي كان السبب الرئيسي فيه هو العنصر البشري كنتيجة لمختلف الممارسات التي قام ولا يزال يقوم بها، ليصل في نهاية الأمر إلى استحالة العيش على هذا الكوكب، وبالتالي هلاكه الحتمي .

المطلب الثاني : العلاقة التي تربط بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي

[1] محمد طير واخرون ، المرجع السابق الذكر ،ص 29 .
[2] المرجع ذاته، ص 30.
[3] المرجع ذاته، ص 31.

أضحى موضوع التغيرات المناخية أحد أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعد تأثيراتها مقتصرة على البيئة فقط، بل امتدت لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويأتي الأمن الغذائي في مقدمة هذه القطاعات المتأثرة، نظرًا لارتباطه المباشر بحياة الإنسان وحقوقه الأساسية، وعلى رأسها الحق في الغذاء. فالتغيرات المناخية تؤدي إلى اضطراب المنظومات الزراعية والمائية والبيولوجية، مما يهدد قدرة الدول والمجتمعات على توفير الغذاء بشكل مستدام. ومن هنا تبرز العلاقة العضوية بين الظاهرتين، علاقة تقوم على تأثير متبادل: فالتغير المناخي يهدد الأمن الغذائي، بينما أنماط الإنتاج الغذائي غير المستدامة تسهم بدورها في تعميق أزمة المناخ.

إن التغيرات المناخية الحاصلة على مستوى العالم لها دور بارز ومهم، في المساس بالأمن الغذائي بصورة مباشرة وبشكل طردي، أي بمعنى كل ما تكون هذه التغيرات متطرفة ينعكس ذلك على تحقيق مفهوم الأمن الغذائي على مستوى العالم، وعلى مختلف قطاعات الإنتاج، حيث أن تدهور التربة، وشح المياه تمثل عامل رئيسي ومؤثر على القطاع الزراعي وكذلك الثروة الحيوانية، كما أن الظواهر الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية كالجفاف والفيضانات، وإرتفاع معدل درجات الحرارة إلى مستويات قياسية تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر كبيرة في إنتاج المحاصيل وتعطيل ألة الإنتاج بصفة عامة.

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع منسوب مياه سطح البحار والانهيارات التي تمس التربة تقلص من حجم المساحات الزراعية .[1]

و من خلال الدراسة التي قامت بها جامعة نانيالج في سنغافورة في سنة 2015 خلصت إلى الأثار المتوقعة لتغيرات المناخ مما يؤثر على الأمن الغذائي والمتمثلة في ما يعرف بالإجهاد الحراري أي ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على إنتاج الحبوب، وكذلك الأمر لما يسمى بالإجهاد المائي، الذي يحصل نتيجة نقص المياه الحاد – جفاف – أو لزيادة المفاجئة وغير المسبوقة لتساقط الأمطار مما يؤثر على المحاصيل الزراعية .[2]

المطلب الثالث : آثار التغيرات المناخية على الأمن الغذائي

[1] محمد طير واخرون ، المرجع السابق الذكر ،ص 33.
[2] المرجع ذاته ،ص 33.

إن التأثيرات التي تحدثها التغيرات المناخية لها أبعاد متعددة على الأمن الغذائي، فهي لا تقتصر فقط على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وإنما تمتد إلى البنية التحتية الزراعية، النظم الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الاستقرار السياسي للدول. ويمكن تفصيل ذلك في:

الفرع الاول: تراجع الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية

إن ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير معتاد، وتواتر موجات الجفاف والأمطار غير المنتظمة، والفيضانات والأعاصير، كلها عوامل تؤثر سلباً على قدرة الأنظمة الزراعية على تلبية الحاجات الغذائية. ويتجلى ذلك في:

اولا : التأثير على المحاصيل الزراعية

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليص فترة النمو لبعض المحاصيل، وانخفاض المردودية الزراعية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، كما تتراجع خصوبة التربة بسبب الانجراف أو الملوحة الناتجة عن قلة التساقطات أو الفيضانات المفاجئة.

ثانيا : التأثير على المياه

يؤدي تغيّر المناخ إلى تراجع الموارد المائية السطحية والجوفية، وازدياد الندرة المائية، مما يهدد مباشرة استدامة الأنشطة الزراعية وسلامة الموارد المائية الموجهة للاستهلاك البشري.

ثالثا :التأثير على إنتاج الثروة الحيوانية

إن تقلص المساحات الرعوية نتيجة الجفاف وتدهور المراعي الطبيعية يزيد من تكاليف تربية المواشي، كما أن موجات الحرارة المرتفعة تؤدي إلى أمراض حيوانية جديدة وانخفاض إنتاجية الحليب واللحوم.

رابعا : انتشار الأمراض والآفات الزراعية

يساهم تغير المناخ في خلق بيئات ملائمة لانتشار الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية والنباتية، مما يضاعف خسائر المزارعين ويزيد من اعتماد الدول على استيراد الغذاء.

خامسا: تقلب الأسواق وارتفاع الأسعار

إن تراجع الإنتاج المحلي بسبب الظروف المناخية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي خاصة في الدول المستوردة للغذاء.

سادسا: التهديد الاجتماعي والاقتصادي

يؤدي ضعف الأمن الغذائي إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة في الأوساط الريفية، مما يساهم في زيادة الهجرة الداخلية والخارجية، ويشكل تحدياً إضافياً للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

سابعا: انعكاسات طويلة المدى

على المدى الطويل، يؤدي استمرار التغيرات المناخية إلى تهديد السيادة الغذائية للدول، وزيادة تبعيتها للأسواق الخارجية، مما يضعف قدرتها على مواجهة الأزمات الغذائية العالمية.

الفرع الثاني : الفقر وانعدام الأمن الغذائي

من خلال تأثر العاملين في القطاع الزراعي على مستوى المناطق الفقيرة بسبب تغيرات المناخ، التي تؤثر على المحاصيل الزراعية والعاملين على إنتاجها، وبالتالي ينتشر الجوع وتتدني القدرة الشرائية لتلك الأسر بسبب هلاك وعدم إنتاج القطاع الزراعي، ويؤثر ذلك بصفة مباشرة على دخل الأفراد مما يمنعهم من تحقيق أدنى متطلباتهم الغذائية .[1]

الفرع الثالث : إرتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

[1] محمد طير واخرون ، المرجع السابق الذكر ،ص 40.

وذلك راجع إلى أن التغيرات المناخية تحتم على المستثمرين في القطاع الزراعي زيادة ضخ الأموال في إستثمارتهم الفلاحية لمواجهة وسد العجز الذي يمكن أن يحصل جراء التقلبات المناخية وجراء هلاك محاصيلهم، أو قلة ونقص مردودية الإنتاج الزراعي .[1]

الفرع الرابع : تهديد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي

من خلال ظهور المنافسة على الموارد والمتمثلة في مساحات الأراضي والمياه وكذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي يسبب احتقان بالنسبة للفئات المحرومة والهشة، مما يترتب عنه ظهور الإجرام الذي ينتج عن تلبية الاحتياجات الخاصة للأفراد، كذلك ظهور الطبقية الإقتصادية بين الأفراد، كل ذلك يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا للاستقرار الإجتماعي بسبب الصراع على تأمين الغذاء .[2]

من خلال ما تم التطرق إليه من تعريفات للتغيرات المناخية التي لا يمكن حصرها في تعريف واحد جامع مانع باعتبار أنها تخضع لعنصر الزمن وتتغير بإستمرار، كما أنه ومن خلال المفاهيم التي تم الاستناد عليها تبين لنا أننا أمام مسببين رئيسيين إن صح التعبير، الأول طبيعي أما الثاني فيمثل في العنصر البشري والذي نعتبره أساس المشكلة المناخية التي نعاني منها، ثم عرجنا على العلاقة التي يمكن أن تحدث بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي، فتبين أنها عنصر مهم في تحقيق مفهوم الأمن الغذائي أو انعدامه لأن أي خلل يصيب أنظمة المناخ سينعكس ذلك بشكل مباشر على مكونات وعناصر الأمن الغذائي، ثم جاءت أثار التغيرات المناخية لتبين أنه من كان المتسبب في المشكلة، ألا وهو العنصر البشري ستعود عليه تلك الأثار وتمسه بشكل مباشر وتهدد كيانه ووجوده على المدى الطويل .

[1] خالد السيد حسن، المرجع السابق الذكر،ص 27 .
[2] . المرجع ذاته ،ص 33.

المبحث الثاني : الأسس القانونية للتعاون الدولي لمواجهة التحديات المناخية والغذائية

تسمح دراسة الأسس القانونية للتعاون في هذا المجال بتحديد الأطر التي تنظم العلاقات الدولية في مجال الأمن الغذائي وكذلك لمجابهة مختلف التحديات التي يمكن أن تواجهه وعلى رأسها التغيرات المناخية، والتي أصبحت تمثل تهديدا وجوديا لدول العالم كافة، كما تسمح هذه الدراسة في تحديد المسؤوليات والإلتزامات لكل دول العالم، وعليه كان لزاما التطرق إلى مفهوم التعاون الدولي ومحاولة الوصول إلى الأساس القانوني الذي يستند عليه، ثم نعرج على دور الإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف وعلى وجه الخصوص إتفاقية باريس وإعلان روما .

المطلب الأول : مفهوم التعاون الدولي

يعد أحد أهم المبادئ في التنظيم الدولي، والذي يقوم على تحقيق المصالح بين الدول عن طريق الجهود المشتركة التي تربط بين الدول فيما بينها، والتي تبنى على العلاقات المبنية على التفاعل بين مختلف الدول، وعليه كان لابد علينا محاولة فهم مقصود ومدلول التعاون الدولي والتطرق إلي تعريفه، والأساس القانوني الذي يحكمه ثم في الأخير نعرج على أشكال هذا التعاون .

الفرع الأول : تعريف التعاون الدولي

يمكن تعريفه بأنه :" تلك التفاعلات التي تنمو بين عدة دول، والتي تكون في شكل إتصالات وتعاملات حكومية، وهو عبارة سلوكيات ومجهودات تهدف إلي ضبط وتعديل سياسات مجموعة من الأطراف في ميدان أو ميادين معينة ".[1]

كما يعرفه زرتمان وتوفال بأنه :" هو الحالة التي بموجبها يحدث توافق بين الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد".[2]

[1] فاطمة الزهراء كواتي : **التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا** ، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، جامعة لونيسي علي 2 ، البليدة ، العدد 01 ، جانفي 2022 ، ص350.
[2] المرجع ذاته ،ص 350.

كما عرفه روبرت كيوهين بأنه :" عملية ربط بين الفواعل والتفضيلات الحالية أو المتوقعة من تنسيق السياسات".[1]

كما يمكن تعريف التعاون الدولي بأنه تلك المجهودات المبنية على العلاقات بين الدول فيما بينها بغرض الوصول إلى تحقيق أهداف مشتركة، ويمكن أن تكون تلك العلاقة أطرافها دول أو منظمات دولية – أشخاص القانون الدولي – أو ما يعرف بالفاعلين الدوليين .

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للتعاون الدولي

إذا تمعنا في ذلك نلاحظ أن التعاون الدولي لم يعد خيارا سياسيا فحسب بل أصبح مبدأ قانونيا عاما يرتكز عليه مختلف التشريعات والمواثيق الدولية، حيث يشكل أحد الأعمدة الرئيسية التي تكون القانون الدولي وخاصة إذا تعلق الأمر بمجابهة مختلف التحديات التي تواجهها الدول، والتي تكون عابرة لحدودها كالتغيرات المناخية والأمن الغذائي العالمي.[2]

أضحت فكرة التعاون الدولي إلتزاما قانونيا تنص عليه المواثيق والنصوص الدولية والتي من أبرزها:

أولا : ميثاق الأمم المتحدة

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة وجود تعاون دولي بمعنى إلزامية ذلك، ويتجسد ذلك من خلال المقاصد والمبادئ التي تحث عليها الأمم المتحدة والتي من بينها نص الفقرة 3 من المادة 01 من الميثاق والتي تقول :" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ".[3]

إذا تمعنا في هذا الطرح نستخلص أنه بمجرد الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة فالدولة مطالبة بالإلتزام بالتعاون الدولي في مختلف المسائل التي تطرقت إليها المادة 1 من الميثاق .

[1] كواتي ، المرجع السابق الذكر ،ص 350.
[2] شيبي ، المرجع السابق الذكر،ص من 31/29 .
[3] منشورات منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة :**ميثاق الأمم المتحدة** ،سان فرانسيسكو ، 1945 ،المادة 1 الفقرة 3.

كما تطرقت المادة 56 من الميثاق الى ذلك من خلال تعزيز مستويات المعيشة والتوظيف وحل المشاكل الدولية وتشجيع إحترام الحقوق والحريات الأساسية .[1]

كما نصت المادة 56 على أنه : " يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55".[2]

يستخلص من نص هذه المادة عنصر الإلزام وذلك جاء صريحا من كلمة " يتعهد " والتي تستوجب الإلتزام والتعقيد بتحقيق مفهوم التعاون .

ثانيا : إعلان المبادئ العامة للقانون الدولي 1970

هو عبارة عن وثيقة مهمة وأساسية يرتكز عليها القانون الدولي، باعتبارها متعلقة بتنظيم العلاقات الودية والتعاون بين مختلف الدول، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1970 بقرار يعلن عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، وتضمن هذا القرار ما يلي :" يجب على الدول أن تتعاون فيما بينها بغض النظر عن الأنظمة السياسية أو الإقتصادية التي تستند عليها في توجهاتها وقيمها، وذلك بقصد تحقيق السلام العالمي وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجميع الشعوب بالعالم ".[3]

الفرع الثالث : أهداف التعاون الدولي

إن التعاون الدولي لا يعبر عن وجود علاقة متناغمة بين الدول أو المنظمات وإنما هو عبارة عن إشتراك في مصالح مشتركة تربطهم، يحتم على الدول بناءا عليها ربط علاقات فيما بينها للوصول إلى تحقيق الأهداف المشتركة، ومن أبرز الأهداف التي تسعى الدول والتعاون الدولي لتحقيقها نجد :

[1] منشورات منظمة الأمم المتحدة ،المرجع السابق الذكر ، المادة 55.
[2] .المرجع ذاته، المادة 56
[3] **إعلان مبادئ القانون الدولي الأساسية للعلاقات الودية والتعاون بين الدول** ، منشورات منظمة الأمم المتحدة، 1970 ،القرار2625 .

أولا : تحقيق الأمن والسلم الدوليين

و ذلك راجع إلى مختلف الصراعات والحروب التي كانت ولازالت تؤثر على كافة المجتمع الدولي، وبالتالي حتم على الدول البحث عن حلول فيما بينها، بغرض تحقيق السلام الذي يكفل للأفراد والمجتمعات العيش في بيئة دولية أمنة.[1]

ثانيا : تحقيق التنمية المستدامة

خاصة على مستوى المناطق والدول النامية، باعتبارها لا تملك الموارد اللازمة التي تسمح لها بخلق سياسات تنموية تحقق الرفاه لمجتمعاتها، وكذلك غياب الإستقرار السياسي لها وبالتالي محاولة تسهيل إندماج هذه الدول في المنظومة الإقتصادية الدولية، وتقديم لها يد العون .[2]

ثالثا : تحقيق أهداف السياسة الخارجية

يتيح التعاون الدولي فرص لإيجاد حلول لمختلف المشاكل المشتركة أو تجسيد مختلف السياسات التي رسمتها من خلال تظافر الجهود بين الدول تحقيقا للعمل الجماعي، وبالتالي يمد من النزاعات والصراعات الدولية، ويحاول إيجاد حلول لها ومنع تطورها، بمعنى معالجة استباقية لمختلف التوترات.

المطلب الثاني : دور كل من إعلان روما وإتفاقية باريس في مجال الامن الغذائي العالمي

تلعب الإتفاقيات الدولية دورا بارزا في تحديد المسؤوليات الدولية وإبرازها لمجابهة مختلف التحديات التي تحدثها التغيرات المناخية، وذلك بقصد تحقيق الأمن الغذائي، ولمحاولة التطرق إلى ذلك بأكثر تفاصيل، يتطلب الأمر تسليط الضوء على إعلان روما لسنة 1996 المهم الذي يشكل خارطة طريق إن صح التعبير في مجال دراستنا، ثم الحديث عن إتفاقية مهمة في عالم المناخ والممثلة في إتفاقية باريس لسنة 2015 للمناخ .

[1] لخذراي جلول ، غربي محمد : **التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ،جامعة أحمد بن يحي الونشريسي ، تسمسيلت، العدد 2 ،جوان 2023 ،ص 426 .
[2] المرجع ذاته ،ص 427 .

الفرع الأول : إعلان روما للأمن الغذائي العالمي (1996)

يمثل إعلان روما الذي جاء نتيجة انعقاد قمة الغذاء العالمي برعاية منظمة الفاو، أحد الروافد المهمة التي رسمت خارطة طريق واضحة المعالم لمحاولة محاربة كل أشكال الجوع، وإرساء قواعد أخلاقية وسياسية لجميع دول العالم لتحقيق الأمن الغذائي العالمي لشامل .[1]

حيث جاء في فقرته الأولى " نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع".[2]

أولا : الطبيعة القانونية لإعلان روما

يشكل إعلان روما وثيقة مهمة ذات طبيعة تأسيسية على الرغم من أنه لا يرقى إلى مرتبة الإتفاقية الدولية ولا يحتوي على شرط الإلزام بمخرجاته، وبالتالي يلاحظ أنه ساهم بشكل كبير في خلق مفاهيم جديدة في إطار القانون الدولي من أبرزها وعلى رأسها : الحق في الغذاء لكافة الأفراد في العالم، والذي أصبح يشكل أبرز الحقوق التي تنص عليها مختلف المواثيق الدولية .

ثانيا : النتائج المترتبة عن إعلان روما

تضمن إعلان روما جملة من المخرجات التي اتفق عليها المجتمعون في روما على التقيد بها لمحاولة الوصول إلى تجسد مفهوم الأمن الغذائي والتي خلصت إلى النقاط التالية :

1:أحقية كل إنسان على وجه الأرض الحصول على غذاء سليم يغذي جسده وسيد جوعه .
2:الإلتزام بتحقيق الأمن الغذائي للجميع دون تفرقة، ويكون ذلك بتظافر الجهود جماعيا ووطنيا، ومحاولة القضاء على الفقر ومعالجة سوء التغذية قيد أجل أقصاه سنة 2015 .
3:مجابهة النمو السكاني الرهيب وذلك من خلال إتخاذ تدابير عاجلة للحد من إستنزاف الموارد الطبيعية .

[1] أحمد عمراني ، المرجع السابق الذكر ،ص 235 .
[2] منشورات منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة : **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي** ، روما، القمة العالمية للأغذية ، 1996 ، الفقرة 1 ،ص 15.

4:خلق بيئة ملائمة – سياسية وإجتماعية وإقتصادية – ومستقرة حتى تسمح بتحقيق مفهوم الأمن الغذائي ومحاربة أشكال الفقر .

5:إرساء قواعد للتعاون الدولي بين مختلف الحكومات في إطار منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الحكومية، وغير الحكومية لتطبيق مختلف البرامج المتعلقة بالأمن الغذائي .

6:منع إستخدام الغذاء كسلاح وللضغط السياسي والإقتصادي وكذلك منع الإستفراد بالتغير في إتخاذ تدابير تتعارض مع القانون الدولي وتنهد الأمن الغذائي العالمي.

7:الحث على إتخاذ سياسات تسهيل الإستثمار في مختلف المجالات التي تعني وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

8:الحث على المزيد من الجهود الرامية إلى تخفيف عبئ الديون الخارجية التي تنقل كامل الدول النامية.

9:خلق نظام تجاري عالمي عادل يعزز الأمن الغذائي .

10:مجابهة الكوارث الطبيعية والتأهب لها .[1]

ثالثا : أهداف إعلان روما

تشمل الأهداف التي يسعى إليها إعلان روما في شكل خطة العمل التي جاء بها المؤتمر العالمي للغذاء والتي هي عبارة عن مجموعة إلتزامات تسمح بتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في الأمن الغذائي ، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1: ضمان وجود المشاركة لجميع أطياف المجتمع – رجال ونساء – في بيئة يسودها السلام والإستقرار على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي، والذي يعتبر السبيل الأوحد لتحقيق الأمن الغذائي .

2: الحرص على تنفيذ مختلف السياسات التي تقتلع جذور الفقر وتحقق العدالة والمساواة بين مختلف الأفراد، وتسمح لهم بالحصول وتلبية مختلف إحتياجاتهم الغذائية .

3: السعي لضمان تحقيق تنمية شاملة – غذائية، زراعية – على مستوى كل المناطق في العالم والمبنية على التشاركية في الممارسة، حتى يستثنى توفير مختلف الموارد الغذائية لمختلف الأسر والأقطار والأقاليم محليا ودوليا، ومحاربة مختلف الآفات كالتصحر والجفاف .

4: السعي لتحقيق نظام تجاري عالمي مبني على العدالة، يساهم في تعزيز الأمن الغذائي .

[1] منشورات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، المرجع السابق الذكر ،ص 15 .

5: السعي إلى مجابهة الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي، وذلك بسبب النقص في الأغذية بشكل طارئ .

6: تشجيع الإستثمارات سواءا من القطاع العام أو الخاص لتعزيز الموارد البشرية، والأنظمة الغذائية، وتنمية الأرياف.

7: الحرص على تنفيذ ومتابعة خطة العمل التي جاء بها مؤتمر لقمة العالمي للأغذية، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي وعلى جميع المستويات .[1]

الفرع الثاني : إتفاقية باريس للتغيرات المناخية عام 2015

تعد إتفاقية باريس بمثابة خطوة تاريخية في القانون الدولي البيئي حيث عقدت في الفترة من 30 نوفمبر 2015 إلى غاية 15 ديسمبر 2015 تخللتها مفاوضات معقدة بين الدول المشاركة، ثم التصديق عليها – إتفاق باريس – ودخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016، كان عبارة عن رد فعل إن صح التعبير عبرت فيه الدول عن إستجابتها للتهديدات التي أضحت تشكلها التغيرات المناخية، و توجت المفاوضات بوضع إطار الإدارة تغير المناخ .[2]

أولا :الاطار القانوني لاتفاقية باريس للتغيرات المناخية

رغم الإتفاق عليها والتصديق إلى أن الاطار القانوني كان محل خلاف بين الأطراف على الرغم من الإجماع الذي أنشأ على إتفاق باريس والذي كرس عنصر الإلزام القانوني لجميع أطرافها لكن الأسئلة حول التوجه القانوني بقي مثار شكوك، وخلافات وجدل بين أعضائها، فنجد دولا أوروبية ومنظمات غير حكومية تصر على إلزامية معاهدة باريس، في الجانب الأخر نجد مجلس الشيوخ الأمريكي يعارض ذلك، كما تعد الإتفاقية عبارة عن معاهدة دولية تكمل إتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ .[3]

ثانيا : أهم القضايا التي ناقشتها إتفاقية باريس 2015

[1] منشورات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ،المرجع السابق الذكر، ص 15 ..
[2] خالد محمد حسن إسماعيل : **إتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 ونتائج الإنسحاب الأمريكي منها** ، مجلة الدراسات القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة اسيوط ، مصر، العدد 50 ، ديسمبر 2020، ص 166.
[3] حسن إسماعيل ، المرجع السابق الذكر ،ص 171/170 .

كانت هنالك عدة قضايا معروضة على مائدة المجتمعين اتسمت بالتنوع والإختلاف، تصب كلها في خانة المحافظة على المناخ ومن أبرز هذه القضايا نجدها تتمحور حول الآتي :

1- قضية الإنبعاثات الغازات الدفئية :

حيث تطرق المجتمعون إلى محاولة الحث على التخفيف منها، حيث ركزت الإتفاقية على ضرورة العمل على توافق عالمي لوقف إرتفاع إنبعاث الغازات الدفيئة في أقصر وقت ممكن . وبإستخدام أفضل لوسائل الممكنة، حيث كان التركيز على الدول المتقدمة في هذا الجانب بإعتبارها أكبر المسامين في هذه الإنبعاثات .[1]

2- قضية مواجهة الأثار السلبية لتغير المناخ :

و يكون ذلك عن طريق التكيف والتأقلم مع طبيعة المناخ حيث حث المشاركون على ذلك بإتباع تدابير وإجراءات تلائم الوضع القائم، أو ما يمكن أن يقع مستقبلا حيث جاءت الإتفاقية تنص على عنصر التكيف، ويجب على جميع الدول الأعضاء التماشي معه بإتخاذ التدابير اللازمة للحد من تبعات تغير المناخ .[2]

3- قضية التمويل :

وذلك من خلال الحث على إلزامية تقديم المساعدات المالية من قبل الدول المتقدمة على وجه الخصوص إلى الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، وذلك بقصد التخفيف من إنبعاثات الغازات وقدرة هذه الدول على التكيف مع الأثار التي يخلفها لتغير المناخي وذلك بمجابهته بخدمة من الإجراءات والتدابير.

4- قضية الشفافية :

والتي يقصد بها هنا إعداد التقارير الدورية من قبل جميع الأطراف الأعضاء في الإتفاقية، وذلك بقصد تعزيز الثقة بين جميع الدول الأعضاء، والذي ينعكس على تعزيز العمل الفردي والجماعي، ويجب أن

[1] سجى محمد الفاضلي ، دعاء محمد محمود ، (الأساس القانوني الدولي للحد من التغير المناخي) ، مجلة الجامعة العراقية ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العراق ، العدد 59 ، ص 86 .
[2] المرجع ذاته ،ص 86 .

تحتوي هذه التقارير على مدى التقيد بالالتزامات التي تم المصادقة عليها، وكذا الجهود والإجراءات المتخذة لحماية المناخ.[1]

ثالثا : أهداف إتفاقية باريس للتغير المناخي 2015

لقد إتفق المجتمعون على الوصول وتحقيق مجموعة من الأهداف وذلك إنطلاقا من الهدف الرئيسي لإتفاق باريس المتمثل في القدرة على تعزيز الإستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، والحد من الأثار التي يمكن أن يشكلها، ويمكن التطرق إلى ذلك الأهداف من خلال الطرح التالي :

1: محاولة الحد من إرتفاع درجة الحرارة – متوسط – العالمية إلى أول من درجتين مؤتيين، مع المتابعة لمختلف الجهود التي تحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تساهم في إرتفاع درجات الحرارة العالمية .

2: محاولة تشجيع مختلف الشركات على ضخ أموال و35استثمارات في مختلف التقنيات والأساليب التي يمكن أن تقلص من إنبعاثات الغازات الدافيئة وتحد منها، وكذلك الحث على زيادة تمويل العمل المناخي من قبل الدول المتقدمة ومنحها للدول النامية .

3: وضع خطط عمل محلية مع إمكانية الإلتزام بها في سبيل مجابهة الأخطار التي يشكلها تغير المناخ .

4: محاولة لتكيف مع مختلف التغيرات المناخية، وذلك بإتباع أساليب وإرساء دعامات وخلق سياسات للحد من هذه التغيرات وأثارها المدمرة والتأقلم معها، ومع النتائج التي تطرحها.[2]

تعد إتفاقية باريس لتغير مناخ لسنة 2015 نقلة مهمه في مجال المناخ، حيث حظيت بموافقة أغلب الدول على بنودها ومخرجاتها، مما جعلها كوثيقة ترجع إليها أغلب الدول وتلتزم بها في مختلف سياساتها، وذلك بهدف الوصول إلى الحد من أثار التقلبات المناخية .

ومن خلال ما تم التطرق إليه سواء تعلق الأمر بإعلان روما للأمن الغذائي، او إتفاقية باريس للتغير المناخي نلاحظ أنهما يشكلان أبرز ما تم التوصل إليه سواء في مجال تحقيق الأمن الغذائي، أو ما يتعلق

[1] سجى محمد الفاضلي ، دعاء محمد محمود ، المرجع السابق الذكر،ص 86.

[2] محمود محمد منجود أبو الغيظ : **دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية** مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، مصر ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرون ، مارس 2023،ص 337.

بتغير المناخ، على الرغم من الفارق الزمني الكبير بينهما لكن تبين أن هنالك علاقة جوهرية تربط بينهما فالأول رسخ لحق مهم وهو الحق في الغذاء، بينما شكلت إتفاقية باريس إطارا قانونيا بصيغة الإلزام يحمي هذا الحق من خلال محاولة التقليل من تاثير التغيرات المناخية .

الفصل الثانـي :

أليات التعاون الدولي لضمان الأمن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية

الفصل الثاني : أليات التعاون الدولي لضمان الأمن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية

إن هاجس تحقيق الأمن الغذائي المستدام أضحى يؤرق كاهل مختلف أعضاء المجتمع الدولي من دول ومنظمات دولية، بإعتباره أحد الروافد التي يرتكز عليها الوجود البشري، وكذلك يشكل عامل مهم في مختلف الجوانب، سواءا تعلق الأمر بالجانب الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي، لأنه ضابط لكل تلك الجوانب وعامل إستقرارها، ولذلك سعت مختلف الهيئات الدولية والمنظمات والدول على محاولة خلق خارطة طريق في هذا الجانب مبني على التشاركية إن صح التعبير في إتخاذ قرارات ترتكز على التعاون فيما بينها حتى يتسنى لها تحقيق الهدف المشترك القائم على تحقيق الأمن الغذائي ولمجابهة كل الأشكال والأثار التي تشكلها التغيرات المناخية، وعليه سنحاول في هذا الفصل إلى التطرق إلى أهم الأليات المتخذة لتحقيق التعاون في هذا المجال، من خلال التركيز على دور الفاعلين الدوليين، وكذا تقيم فعالية التعاون الدولي في هذا الجانب .

المبحث الأول : دور الفاعلين الدوليين في تحقيق الأمن الغذائي

يقصد بالدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة دوليا من منظمات حكومية وغير حكومية وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مساهمة كل من المنظمات الدولية فعلى وجه الخصوص منظمة "الفاو"، وكذلك التحدث على دور المنظمات غير الحكومية والشركات الدولية متعددة الأطراف .

المطلب الأول : مساهمة المنظمات الدولية الحكومية

يقصد بالمنظمات الدولية الحكومية تلك الكيانات القانونية التي تم إنشاؤها بموجب إتفاق بين الدول، لها الشخصية القانونية الدولية، ونحن في هذا الصدد نعرج على عدد من أبرز الفاعلين الذي كان لهم المساهمة كبير في ميدان تحقيق الأمن الغذائي .[1]

الفرع الأول : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة "الفاو"

أولا : نشأتها

تم إنشاؤها بقصد الرفع من القدرة الإنتاجية الزراعية وتوفير الغذاء، وكان ذلك بتاريخ 1945، كما جاءت لتحسين أوضاع الأفراد ومحاربة كل أشكال الفقر والجوع وكذا النهوض بالتنمية الزراعية، وخلق التعاون وتعزيزه في مجال الأمن الغذائي .[2]

وترتكز اغلب اهدافها على النحو الاتي :

1: جمع المعلومات في المجال الزراعي وذلك من خلال التقارير التي تحصلها من الدول الأعضاء، والتي تكون شكل دوري .

2: تقوم بتشجيع العمل على البحث العلمي والتكنولوجي في مجال التغذية والغذاء والزراعة، وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين طرق المحافظة على المواد الغذائية مع إعتماد سياسات لتوفير القروض الزراعية الكافية .

---

[1] زوينة بوفرورة : **المنظمات الدولية كألية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم**، مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، العدد 01 ، جوان 2023 ،ص 196 .

[2] المرجع ذاته،ص 197 .

3: تقدم مختلف المساعدات التقنية إلى مختلف الدول وذلك يكون من خلال مختلف التقديرات وعمليات الإحصاء لكل أشكال الزراعة والغابات أو صيد الأسماك .

ثانيا : سياساتها تجاه الأمن الغذائي

ترتكز أهم سياستها على التنسيق والتشاركية بين مختلف الحكومات وتشجيعها، وذلك بقصد الحد من الفقر والجوع وكل أشكال سوء التغذية، كما تراقب مختلف السياسات المنتهجة في الأمن الغذائي، ومدى تطبيقها، كما تعمل على محاولة رفع الإنتاج الزراعي العالمي لمجابهة الطلب العالمي المتزايد على الغذاء، ويكون ذلك بالإعتماد على البحث والإبتكار .[1]

كما تعمل بكل ما بوسعها لتكاتف الجهود الرامية إلى مواجهة الجوع والفقر وسوء التغذية على مستوى الأرياف والقرى النائية وذلك من خلال دعم المزارعين ومشاريعهم الزراعية الصغيرة وربطها بمختلف الأسواق، مع خلق بنية تحتية تسمح بذلك من خلال التنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تعمل على مجابهة الظروف الطارئة التي يمكن أن تحدث ويكون ذلك عن طريق توفير الحد الأدنى لمتطلبات الأفراد الغذائية من خلال التنسيق مع منظمة التجارة العالمية .[2]

ثالثا : التدابير المتخذة من قبل منظمة FAO لتحقيق الأمن الغذائي

نجد العديد من التدابير المهمة التي قامت منظمة FAO بإتخاذها والتي من أبرزها برنامج الغذاء العالمي والمؤتمر العالمي للأغذية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية .

1: برنامج الغذاء العالمي

أ:ظهوره

يُعد برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme – WFP) أكبر وكالة إنسانية تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي العالمي. أنشئ سنة 1961 بمبادرة من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقره الرئيسي في روما. يكتسب البرنامج أهمية محورية في ظل تزايد التحديات العالمية المرتبطة بالأزمات الإنسانية، النزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية التي تهدد الأمن الغذائي لملايين الأشخاص. وبالنظر إلى طبيعة عمله، فهو لا يقتصر على توزيع

[1] زوينة بوفرورة ، المرجع السابق الذكر،ص 197 .
[2] المرجع ذاته،ص 198.

المساعدات الغذائية فحسب، بل يتعداها إلى دعم التنمية المستدامة، تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، وتوظيف أدوات مبتكرة لضمان الاستجابة الفعالة للأزمات.

ظهر نتيجة الشعور العام للمساعدة بالمواد الغذائية التي تنتجها بعض الدول والتي فاقت إحتياجاتها منها وبالتالي ضرورة التخلص من ذلك الفائض، حيث لا تجد طريقا لذلك على الرغم من الصعوبات التي تعاني منها بعض المناطق في العالم من مشاكل الغذاء والمجاعة وسوء التغذية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي تعاني من فائض مزمن من الغذاء، مما جعلها تسن قانونا يسمح بمساعدة المناطق المتضررة في العالم من تلك الأغذية والمحاصيل الزراعية .[1]

ب:المهام والاختصاصات

-الإغاثة الطارئة و تقديم مساعدات غذائية عاجلة في حالات الحروب والكوارث الطبيعية.

-. برامج التغذية المدرسية من خلال توفير وجبات للأطفال لتعزيز التعليم والحد من التسرب الدراسي.

-. مساعدة اللاجئين والنازحين و ضمان وصول الغذاء إلى الفئات الهشة.

-. برامج التنمية المستدامة و دعم صغار المزارعين، تحسين الإنتاج الزراعي، وتعزيز القدرة على مواجهة التغيرات المناخية.

-. الأدوات المبتكرة من خلال استخدام القسائم الغذائية والتحويلات النقدية بدل الاعتماد الحصري على شحنات الغذاء .

ج : التمويل وآليات العمل

يعتمد البرنامج على تمويل طوعي من الدول المانحة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، دول الخليج...) إضافة إلى مساهمات القطاع الخاص.

يفتقر إلى ميزانية ثابتة، مما يجعله عرضة للعجز المالي خصوصاً في أوقات الأزمات العالمية الكبرى.

يعتمد على شبكة لوجستية واسعة تعد من بين الأكبر في العالم، تشمل الطيران الإنساني، النقل البحري والبري.

د: الدور الاستراتيجي في تعزيز الأمن الغذائي العالمي

لا يقتصر على تقديم المساعدات المباشرة، بل يربط بين العمل الإنساني والتنمية.

يساعد الحكومات على بناء سياسات غذائية أكثر مرونة.

[1] **برنامج الاغذية العالمي جهاز اممي لمحاربة الجوع عبر العالم**،2025 ، الجزيرة نت ،تم الاطلاع عليه في 2025- 05-25 **https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia**.

يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (خاصة الهدف الثاني: القضاء على الجوع).

يستخدم أدوات رقمية وبيانات ضخمة للتنبؤ بالأزمات الغذائية والتخطيط الاستباقي.

ه: التحديات التي تواجه البرنامج

- الأزمات المالية من خلال الاعتماد على التبرعات يجعله رهيناً بالأولويات السياسية للدول المانحة.

- التغيرات المناخية من خلال تزايد موجات الجفاف والفيضانات يقلل من وفرة الغذاء ويرفع الطلب على المساعدات.

- النزاعات المسلحة و صعوبة إيصال المساعدات للمناطق المحاصرة مثل اليمن وسوريا والسودان.

- التضخم وارتفاع الأسعار من خلال ان الأزمات الاقتصادية العالمية تؤثر على القدرة الشرائية للدول والمانحين.[1]

1:المؤتمر العالمي للتغذية 1974

شكّل موضوع التغذية والأمن الغذائي العالمي إحدى القضايا الجوهرية التي شغلت المجتمع الدولي منذ منتصف القرن العشرين، لاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات غذائية متكررة. وفي هذا السياق، انعقد المؤتمر العالمي للتغذية سنة 1974 بمدينة روما – إيطاليا تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبمشاركة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب خبراء ومنظمات دولية.

جاء هذا المؤتمر كرد فعل على الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي عرفها العالم في أوائل السبعينيات بسبب تقلبات الإنتاج الزراعي، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتوترات الجيوسياسية.

وفي ظل المشاكل التي طرأت على الغذاء في بداية السبعينات من القرن الماضي سعت منظمة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر الغذاء العالمي حيث أن دول العالم الثالث كانت تطالب بنظام إقتصادي جديد نتيجة لموجود أزمة عالمية في تلك الفترة حيث كان الإنتاج العالمي من إنتاج الغذاء في أدنى مستوى كما شهدت الأسعار إرتفاعا جنونيا، في ظل هذه الظروف تم إنعقاد هذا المؤتمر في روما 1974 وذلك بهدف وضع خطط لمجابهة تلك الأزمة، وكان من أبرز الإقتراحات التي تم تجسيدها فيما بعد ما يتعلق بإنشاء المجلس العالمي للتغذية والصندوق الدولي للتنمية .[2]

أ: السياق التاريخي لانعقاد المؤتمر

[1] زهير طافر : **الازمات الغذائية والمساعدات الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد- بشار – الجزائر ،العدد 2، جوان 2017،ص 77.

[2] المرجع ذاته ، ص 78.

- الأزمة الغذائية العالمية (1972–1974):

موجة جفاف حادة في مناطق واسعة من آسيا وإفريقيا.

ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة كبيرة عالمياً.

تزايد عدد البلدان التي تعاني من نقص حاد في الغذاء.

- الاعتراف الدولي بخطورة الوضع:

ازدياد الهواجس بشأن قدرة العالم على إطعام سكانه المتزايدين.

تحذيرات من أن نقص التغذية يمكن أن يتحول إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين

ب: أهداف المؤتمر العالمي للتغذية

تعبئة الإرادة السياسية الدولية لمواجهة أزمة الغذاء.

وضع خطط استراتيجية لضمان الأمن الغذائي العالمي.

إيجاد آليات للتعاون الدولي في مجالات إنتاج الغذاء، تخزينه، وتوزيعه.

التأكيد على حق الإنسان في الغذاء الكافي باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

وضع الأسس لإنشاء نظام عالمي جديد للغذاء قائم على العدالة والتضامن الدولي.

ج: أبرز القرارات والنتائج

- إعلان حق الإنسان في التحرر من الجوع: نص المؤتمر على أن الحصول على الغذاء الكافي ليس مجرد حاجة إنسانية، بل حق أساسي من حقوق الإنسان.

- إنشاء آلية للإنذار المبكر: لمتابعة الإنتاج الزراعي والتنبؤ بالمجاعة قبل وقوعها.

- الدعوة إلى احتياطي غذائي عالمي: تكوين مخزونات استراتيجية من الحبوب تُدار دولياً لمواجهة الأزمات.

- تأسيس مجلس عالمي للغذاء (World Food Council): لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتنسيق الجهود الدولية.

- التأكيد على العدالة في توزيع الغذاء: اعتبار أن الجوع ليس ناتجاً فقط عن نقص الإنتاج، بل أيضاً عن سوء التوزيع العالمي للموارد.[1]

د: التحديات التي واجهت تنفيذ القرارات

ضعف التزام الدول الكبرى بتقديم التمويل اللازم.

التحكم السياسي في الغذاء حيث استُخدم أحياناً كسلاح ضغط خلال الحرب الباردة.

[1] طافر ، المرجع السابق الذكر ،ص79.

غياب آليات إلزامية لتنفيذ القرارات والاكتفاء بالتوصيات.

استمرار الاختلالات البنيوية في التجارة العالمية للغذاء، خاصة بين الشمال والجنوب.--

خامساً: الأثر البعيد للمؤتمر

كان المؤتمر نقطة تحول في الاعتراف العالمي بالجوع كقضية سياسية وليست فقط تقنية.

أسهم في إدراج الأمن الغذائي ضمن جدول أعمال المنظمات الدولية.

مهّد الطريق لإنشاء مؤسسات وآليات لاحقة، مثل:

برنامج الأغذية العالمي (WFP) ليأخذ دوراً أكبر.

تطوير شبكات الرصد والإنذار المبكر.

بروز مفهوم الحق في الغذاء في الأدبيات الحقوقية الدولية.[1]

2:مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2008

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تفاقماً غير مسبوق في أزمة الغذاء العالمية نتيجة التغيرات المناخية، ارتفاع أسعار الطاقة، الأزمات المالية، وتزايد الطلب على المواد الغذائية الأساسية. وقد انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة من 3 إلى 5 يونيو 2008 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في روما، بمشاركة قادة ورؤساء دول وحكومات من أكثر من 180 دولة، إلى جانب منظمات إقليمية ودولية.

يهدف المؤتمر إلى التصدي الفوري للأزمة الغذائية العالمية آنذاك، وتعزيز الالتزام الدولي بضمان الأمن الغذائي المستدام، خصوصاً مع تجاوز عدد الجياع في العالم حاجز 850 مليون شخص.

ولقد شكل انعقاد هذا المؤتمر علامة فارقة في تلك الفترة لأنه يعد من أبرز المؤتمرات وأهمها على الإطلاق التي تناولت موضوع الأمن الغذائي الصفة خاصة، حيث حضره قادة جميع دول العالم وأتم التعهد على إستئصال الجوع، كما شهد هذا المؤتمر ولادة أهم إعلان على الإطلاق الذي يعني بالجانب الغذائي للأفراد والمتمثل في إعلان روما، وكذلك خطة العمل التي جاءت لتحديد أهم الإلتزامات المطالب بتحقيقها[2]

أ: السياق الدولي لانعقاد القمة

[1] طافر ، المرجع السابق الذكر ،ص79.
[2] المرجع ذاته ، ص 80.

- أزمة أسعار الغذاء (2007–2008):

ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة تفوق 80% خلال سنة واحدة.

تضاعف أسعار الأرز والقمح عالمياً، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية في أكثر من 30 دولة.

- العوامل المؤدية للأزمة:

التغيرات المناخية (الجفاف والفيضانات).

ارتفاع أسعار النفط وانعكاسها على تكلفة النقل والإنتاج الزراعي.

توجيه جزء من الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي بدلاً من الغذاء.

الاختلالات في التجارة الدولية للغذاء.

ب: أهداف المؤتمر

تعبئة الإرادة السياسية الدولية لمواجهة الأزمة الغذائية الطارئة.

تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام عبر دعم الدول النامية بالتقنيات والموارد.

تشجيع التعاون الدولي لضمان استقرار أسواق الغذاء العالمية.

التأكيد على الحق في الغذاء كحق أساسي من حقوق الإنسان.

مواجهة المضاربات التجارية التي ساهمت في رفع أسعار الغذاء عالمياً.

ج : أبرز المخرجات والقرارات

- إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي (2008):

التزام الدول الأعضاء بمكافحة الجوع وضمان الغذاء للجميع.

دعوة لتعزيز الاستثمارات الزراعية خصوصاً في الدول النامية.[1]

- التأكيد على دعم صغار المزارعين:

[1] طافر ، المرجع السابق الذكر ،ص85.

توفير البذور، الأسمدة، والتكنولوجيا الحديثة.

تحسين البنية التحتية الزراعية (طرق، تخزين، ري).

-- الدعوة لزيادة المساعدات الإنسانية الفورية:

دعم برنامج الأغذية العالمي (WFP) لمواجهة الأزمات.

- الاعتراف بخطر التغير المناخي:

ضرورة التكيف مع آثاره على الإنتاج الزراعي.

- التشديد على إصلاح نظم التجارة العالمية:

إلغاء القيود والقيود الحمائية التي تفاقم أزمة الغذاء.

د: التحديات التي واجهت التنفيذ

-غياب التمويل الكافي: الوعود التي قُطعت خلال المؤتمر لم تتحقق بالكامل.

- تعارض مصالح الدول الكبرى: خاصة حول قضايا الوقود الحيوي ودعم المزارعين المحليين.

-الأزمة المالية العالمية (2008): حدّت من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها.

- ضعف التنسيق بين المنظمات الدولية: ما أثر على فعالية الاستجابة.

استمرار الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية في العديد من الدول النامية.

ه : الأثر البعيد للقمة

ساهمت في رفع الوعي الدولي بخطورة الجوع كقضية أمنية وسياسية وليست فقط إنسانية.

شكلت أرضية لتعزيز دور اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي (CFS) كمنتدى شامل.

ساعدت في إدراج الأمن الغذائي ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لاحقاً، وخاصة الهدف الثاني (القضاء على الجوع).

رغم محدودية النتائج العملية، فقد كانت القمة جرس إنذار للعالم حول هشاشة النظم الغذائية..[1]

الفرع الثاني : البنك الدولي

أولا : نشأته

يُعد البنك الدولي إحدى أبرز المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عن مؤتمر **بريتون وودز** الذي انعقد في شهر يوليو 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان هدفه الأساسي وضع نظام اقتصادي عالمي جديد بعد ما خلّفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي واجتماعي.

تم الإعلان عن إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) سنة 1945، وبدأ نشاطه فعلياً في عام 1946، ليكون مؤسسة دولية تُعنى بتمويل إعادة إعمار أوروبا المتضررة من الحرب، ثم توسعت مهامه لاحقاً لتشمل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، خاصة النامية منها.

ويقع المقر الرئيسي للبنك الدولي في **واشنطن العاصمة – الولايات المتحدة الأمريكية**، ويضم في عضويته أكثر من 180 دولة. وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم فيه، مما يمنحها ثقلاً كبيراً في رسم سياساته وتوجهاته[2].

في البداية، كان نشاط البنك الدولي موجهاً نحو **إعادة إعمار أوروبا** عبر تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل السكك الحديدية والطاقة والكهرباء، غير أنه منذ خمسينيات القرن العشرين تحوّل اهتمامه إلى **تمويل التنمية** في الدول الفقيرة والنامية، حيث أصبح يركز على مكافحة الفقر، تطوير التعليم والصحة، دعم الزراعة، وتوفير البنى التحتية الأساسية[3].

ومع مرور الزمن، نشأ إلى جانب البنك الدولي مجموعة مؤسسات متخصصة عُرفت بـ **مجموعة البنك الدولي** (World Bank Group)، والتي تضم:

1:البنك الدولي للإنشاء والتعمير.(IBRD)

[1] طافر ، المرجع السابق الذكر ،ص86.
[2] هادي خليل :**البنك الدولي النشاة والتأثير** ،مجلة تشرين ،كلية ادارة الاعمال ، الجامعة السورية الخاصة ،العدد 7،مارس 2023،ص5.
[3] المرجع ذاته ، ص7.

2:المؤسسة الدولية للتنمية.(IDA)

3:المؤسسة المالية الدولية.(IFC)

4:الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.(MIGA)

5:المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.(ICSID)

وبذلك أصبحت نشأة البنك الدولي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، ليصبح اليوم من أهم الفاعلين الدوليين في مجال التنمية المستدامة والتمويل الدولي..[1]

ثانيا : سياساته تجاه الأمن الغذائي

يولي البنك الدولي أهمية متزايدة لموضوع **الأمن الغذائي** باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات العالمية المرتبطة بتغير المناخ، النمو السكاني، الأزمات الاقتصادية، وتذبذب الأسواق الغذائية. وقد تبنّى البنك الدولي مجموعة من السياسات والاستراتيجيات لدعم الأمن الغذائي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1:دعم الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية

يعتبر البنك الدولي أن الاستثمار في القطاع الزراعي هو المدخل الأساسي لتعزيز الأمن الغذائي، خصوصاً في الدول النامية. لذلك يعمل على:

- تمويل مشاريع زراعية كبرى لزيادة الإنتاجية.
- دعم تقنيات الري الحديثة وتطوير البنية التحتية الزراعية.
- تعزيز قدرات المزارعين الصغار وتحسين دخولهم[2].

2:مواجهة آثار التغيرات المناخية على الإنتاج الغذائي

[1] زوينة بوفرورة ، المرجع السابق الذكر ،ص 199.
[2] المرجع ذاته ، ص200.

اعتمد البنك الدولي برامج لمساعدة الدول في **التكيف مع التغيرات المناخية** عبر:

- دعم الزراعة المستدامة والصديقة للبيئة.
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي.
- الاستثمار في إدارة الموارد المائية لضمان استدامة الإنتاج.

3:تقليص الفقر وتحسين سبل المعيشة

يرى البنك الدولي أن القضاء على الفقر يمثل شرطاً أساسياً لضمان الأمن الغذائي. ومن ثم فإنه يربط بين السياسات الزراعية وبرامج **الحماية الاجتماعية** من خلال:

- دعم شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشة.
- توفير التمويل الصغير للمزارعين الفقراء.
- تحسين الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

4:تعزيز التجارة الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية

يدعم البنك الدولي السياسات التي تسهّل **التبادل التجاري الزراعي** بين الدول، ويعمل على:

- إزالة العوائق أمام تجارة المواد الغذائية.
- تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين للحد من الفاقد الغذائي.
- تقوية سلاسل القيمة الغذائية من الإنتاج حتى الاستهلاك[1].

5:التركيز على الأمن الغذائي في حالات الأزمات

[1] حماد خليل :**الفجوة الغذائية والامن الغذائي العالمي** ، مجلة المستقبل ، عمان ، العدد 55، سبتمبر 2002،ص20.

في مواجهة الأزمات العالمية مثل الأزمات الصحية (جائحة كوفيد-19) أو النزاعات المسلحة أو الأزمات الاقتصادية، انتهج البنك الدولي سياسة تقوم على:

- توفير تمويلات عاجلة للدول المتضررة.
- دعم برامج الطوارئ لمكافحة الجوع.
- ضمان استمرار تدفق السلع الغذائية الأساسية إلى الأسواق[1].

6:ربط الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة

تندرج سياسات البنك الدولي تجاه الأمن الغذائي في إطار **أهداف التنمية المستدامة 2030**، وخاصة الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع. ويحرص البنك على جعل الأمن الغذائي جزءاً من إستراتيجية أشمل تشمل التعليم، الصحة، المساواة بين الجنسين، والحوكمة الرشيدة.[2]

الفرع الثالث : منظمة التجارة العالمية

أولا : نشأتها

تُعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) الإطار المؤسسي الأبرز لتنظيم التجارة الدولية في العصر الحديث. وقد جاءت نشأتها تتويجاً لمسار طويل من المفاوضات الدولية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اجتمعت الدول المنتصرة سنة 1944 في مؤتمر بريتون وودز بهدف وضع نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الاستقرار المالي والتجاري.

وقد كان من المقرر إنشاء منظمة دولية للتجارة تُعرف باسم المنظمة الدولية للتجارة(ITO) ، لكن المشروع لم يرَ النور بسبب عدم مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه. وبدلاً من ذلك، تم التوصل سنة 1947 إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجاتGATT –)، التي أصبحت الإطار الرئيسي المؤقت لتنظيم التجارة العالمية طيلة ما يقارب نصف قرن[3].

[1] خليل ، المرجع السابق الذكر ، ص 21.
[2] المرجع ذاته ،ص 22 .
[3] احمد خسن سيف : **التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها**، محاضرات كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، 2021، ص402.

ومع تراكم التحديات في النظام التجاري الدولي، جاءت جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (1986–1994 (لتشكل نقطة تحول تاريخية، حيث أسفرت عن التوقيع على اتفاقية مراكش في 15 أبريل 1994 بالمغرب، والتي بموجبها أُنشئت منظمة التجارة العالمية بشكل رسمي ودخلت حيز التنفيذ في 1يناير 1995.

ويقع المقر الرئيسي للمنظمة في جنيف – سويسرا، وتضم في عضويتها حالياً أغلبية دول العالم (أكثر من 160 دولة)، ما يجعلها من أبرز المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي.

تهدف المنظمة منذ نشأتها إلى إدارة وتنظيم القواعد التجارية بين الدول الأعضاء، وضمان حرية التجارة، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتسوية النزاعات التجارية من خلال آلية قضائية ملزمة.[1]

ثانيا : سياستها تجاه الأمن الغذائي

كان دورها في هذا الجانب من خلال ضمان الحركة التجارية العالمية وذلك بنزع كل القيود التي تساهم في عرقلتها وبالتالي تسهيل المنافذ لمختلف المنتجين وخاصة الإنتاج الزراعي والمواد الغذائية للوصول لمختلف الأسواق وبأسعار مناسبة مما يخلق التنافسية ويخفف الجودة والنمو المطلوب، كل ذلك يتيح للأفراد ويسهل لهم الحصول عليها، وتلبية إحتياجاتهم منها وفي أي وقت وبأسعار في متناولهم، كما يساهم ذلك أي تلك التسهيلات في تحفيز المستثمرين في زيادة الإستثمارات في المجال الزراعي والإنتاجي، كما تساهم المنظمة في دعم و مساعدة الدول النامية والسائرة في طريق النمو على تحقيق النجاعة الإقتصادية في هذا المجال من خلال متابعة السياسات التجارية، وكذا الدعم عن طريق التكوين والمساعدة التقنية .[2]

الفرع الرابع : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أولا : نشأتها

[1] المرجع ذاته ،ص403.
[2] زوينة بوفرورة ، المرجع السابق الذكر،ص201/200 .

تُعد المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) إحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وقد أنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 2635 الصادر في مارس 1970، وبدأت عملها رسمياً في عام 1972.

جاءت فكرة تأسيسها استجابةً للتحديات التي كانت تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية آنذاك، والمتمثلة في ضعف الإنتاجية، تدهور الموارد الطبيعية، وارتفاع مستويات الاعتماد على الواردات الغذائية، وهو ما كان يهدد الأمن الغذائي العربي.

يقع المقر الرئيسي للمنظمة في الخرطوم – السودان، مع وجود مكاتب إقليمية في عدة دول عربية، لتسهيل التواصل وتنفيذ البرامج الميدانية. وتضم في عضويتها جميع الدول العربية، مما يمنحها بعداً إقليمياً شاملاً[1].

وقد حددت الوثائق التأسيسية للمنظمة أهدافها في العمل على تطوير الزراعة العربية في جميع مجالاتها (النباتية، الحيوانية، السمكية)، ودعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال:

- تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية.
- نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.
- تدريب وتأهيل الكوادر الفنية العربية.
- دعم المشروعات المشتركة لتعزيز التكامل الزراعي.

ومنذ نشأتها، أصبحت المنظمة إطاراً مؤسسياً عربياً يُعنى بتجميع الطاقات والخبرات في المجال الزراعي، وتقديم الاستشارات والدعم الفني للدول الأعضاء، فضلاً عن إعداد الدراسات والبحوث التي تسهم في رسم السياسات الزراعية العربية.[2]

ثانيا : دورها في تحقيق الأمن الغذائي

[1] سالم توفيق النجفي : **الامن الغذائي العربي** ، الطبعة 1 ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر والتوزيع ،2001،ص77.
[2] ، المرجع ذاته ،ص 79 .

إتخذت المنظمة عدة خطوات وإجراءات لتحسين وتحقيق مفهوم الأمن الغذائي ولقد مس ذلك عدة جوانب من أبرزها :

1. تنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتشجيع الإستثمار وتحسين في القطاع الزراعي .
2. رفع الكفاءة في الإنتاج الزراعي والحيواني وتحقيق التكامل بين الدول العربية في الميدان الزراعي
3. العمل على تسهيل التبادل في الدول العربية فيما يخص المنتجات الزراعية .
4. تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال العمل على زيادة الإستثمارات في الإنتاج الزراعي .
5. إنشاء مشاريع للصناعات زراعية ودعمها .
6. العمل على تحسين الحياة المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي .
7. تشجيع البحث العلمي في الميدان الزراعي واستخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج .
8. دعم السياسات الزراعية في الدول وتنسيق معها .
9. إعداد البرامج الطارئة المتعلقة بالأمن الغذائي .
10. تقديم المساعدة الفنية والإستشارية .[1]

ثالثا: البرنامج العربي لاستدامة الامن الغذائي 2022

يشكّل الأمن الغذائي أحد أهم القضايا الاستراتيجية التي تواجه العالم المعاصر، ويزداد تعقيداً في المنطقة العربية نتيجة الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية، التغيرات المناخية، ندرة الموارد المائية، وتقلبات الأسواق العالمية. لقد كشفت الأزمات الدولية الأخيرة، من جائحة كوفيد-19 إلى الحرب الروسية – الأوكرانية، هشاشة المنظومة الغذائية العربية وضعف قدرتها على الصمود. وفي هذا السياق، أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2022 البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، كخطة إقليمية طموحة تمتد من 2021 إلى 2030، بهدف بناء منظومة غذائية عربية أكثر مرونة، إنتاجية، وتكاملية.[2]

1: خلفية إطلاق البرنامج

الفجوة الغذائية العربية: تزايد الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجات الحبوب والزيوت والسكر واللحوم.

الأزمات العالمية: صدمات متتالية أدت إلى ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، أبرزها جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا.

[1] توفيق النجفي ، المرجع سابق الذكر ، ص80.

[2] سالم اللوزي :**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين** ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2007، ص 23.

التغير المناخي: ندرة الموارد المائية، الجفاف، وتصحر الأراضي الزراعية.

الحاجة إلى التكامل العربي: ضعف التنسيق بين الدول العربية في مجال التجارة الغذائية والإنتاج الزراعي.

2: أهداف ومكونات البرنامج

أ. رفع الإنتاجية الزراعية في الزراعة المطرية والمروية عبر اعتماد التكنولوجيا وتحسين استخدام المياه.

ب. زيادة الإنتاج العربي من السلع الأساسية (الحبوب، الزيوت، اللحوم) بنسبة لا تقل عن 30% خلال عشر سنوات.

ج. تعزيز الاستثمار الزراعي والبنية التحتية وسلاسل الإمداد.

د. التقليل من الفاقد والهدر الغذائي عبر تحسين التخزين والنقل والتسويق.

ه. تفعيل التعاون والتكامل العربي لتسهيل التجارة البينية وضمان التدفقات الغذائية.

و. تنمية البحث العلمي الزراعي وتطوير الكفاءات البشرية.

3: التحديات التي تواجه البرنامج

تفاوت القدرات الاقتصادية بين الدول العربية.

ندرة المياه وزيادة الطلب على الغذاء مع النمو السكاني.

ضعف أنظمة البحث الزراعي ونقل التكنولوجيا.

البيروقراطية وضعف التنسيق المؤسسي بين الدول العربية.

الهدر بعد الحصاد الذي يصل في بعض السلع إلى 30-40%.

محدودية التمويل المستدام والاعتماد على المساعدات أو الاستثمارات الخارجية.

4: فرص النجاح وآليات التفعيل

الإرادة السياسية والتزام الحكومات العربية بتحقيق أهداف البرنامج.

الاستثمار في الزراعة الذكية مناخياً لمواجهة التغير المناخي.

تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الإنتاج والتصنيع الزراعي.

تعزيز التكامل الإقليمي عبر المنطقة العربية، خصوصاً في مجالات الحبوب واللحوم.

وضع آليات متابعة وتقييم دورية لتصحيح مسار البرنامج وضمان استدامته.[1]

أ : الأهداف الرئيسية للبرنامج

[1] اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص 25.

1:التوسع في الإنتاج الزراعي

زيادة المساحات المنزرعة، تعظيم الإنتاج، خاصة في القطاع المطري والمروى

2:زيادة العائد على وحدة الأرض والمياه

تحسين كفاءة استخدام الموارد، تحسين المحاصيل والنظم الزراعية القائمة لكي تحقق أكبر إنتاج بأقل تكلفة من حيث المياه والأرض

3:ضخ مزيد من الاستثمارات في القطاعات الزراعية، الصناعية والخدمية

ليس فقط في الإنتاج الزراعي، بل أيضاً في مراحل التصنيع والتوزيع وسلاسل الإمداد الغذائي .

4:البنية التحتية الزراعية والتوطين الزراعي

تحسين البنية التحتية الزراعية، وتوطين الأنشطة الزراعية للحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية

5:تحسين سلاسل الإمداد الغذائي وتقليل الفاقد والضياع من الغذاء

اتخاذ إجراءات للحدّ من الهدر والضياع، وتحسين الأداء في سلسلة التوريد الغذائي من الإنتاج إلى الاستهلاك.

6:دعم التزامات الدول العربية تجاه أهداف التنمية المستدامة

أن يتماشى البرنامج مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، خصوصاً المتعلقة بالجوع، الأمن الغذائي، الاستدامة[1] .

7:العمل على تحقيق التكامل الزراعي والغذائي العربي

تعزيز التعاون بين الدول العربية في التجارة الزراعية، توسيع منطقة التجارة الحرة العربية، الاتحاد الجمركي، تسهيل التبادل التجاري الزراعي

[1] اللوزي ، المرجع السابق الذكر ، ص 27.

من خلال ما تم التطرق إليه في المطلب الأول تبين لنا أن منظمات الحكومية السابقة الذكر كان لها دور لا بأس به في السعي للوصول إلى تحقيق مفهوم الأمن الغذائي على مستوى العالم، من خلال مختلف البرامج وأشكال الدعم سواء الفنية أو التكنولوجية أو المالية، حيث ركزنا في دراستنا على أهم المنظمات التي يمكن أن تكون لها اليد الطولي إن صح التعبير في الوصول لغاية المنشودة وهي تمتع الأفراد في كل أقطار العالم بالحصول على الغذاء السليم الذي يكفل لهم العيش الهنيء.

المطلب الثاني : مساهمة المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي

هي إحدى القوى الجديدة في النظام الدولي المعاصر وهي عبارة عن كيانات مستقلة عن الحكومات ، يتم إنشاؤها بإرادة أشخاص معنويين أو طبيعيين، تهجف لتحقيق وتوفير إحتياجات الأفراد وعلى المستوى الدولي .[1]

الفرع الأول: الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة في مادته 71 التالي : "للمجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يجري بترتيبات بمناسبة التشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلية في إختصاصه".[2]

كما نصت العديد من الوثائق الإقليمية على شرعية المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك يتجلى من خلال نص المادة 11 من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان :" لكل إنسان الحق في حرية الإجتماعات السلمية، وحريت تكوين الجمعيات مع أخرين، بما في ذلك حق الإشتراك في الإتحادات التجارية لحماية مصالحه ".[3]

كما تلعب التشريعات المحلية كذلك دورا في إعطاء المنظمات الدولية غير الحكومية ويتجلى ذلك من خلال المادة 53 من الدستور الجزائري والتي جاء كضمان لها من خلال قولها :" حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والإجتماع، مضمونة للمواطن ".[4]

الفرع الثاني : دورها في تحقيق الامن الغذائي

تلعب دورا بارزا ومهما للحد من الجوع والفقر وكذا توفير الغذاء وكل ذلك بغرض تحقيق اهدافها، سواءا محليا او دوليا .

---

[1]. خالد كاظم ابو دوح :**دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الامن الغذائي** ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بني سويف ، العدد 69، اكتوبر 2023،ص228.

[2] منشورات منظمة الأمم المتحدة ، المرجع السابق الذكر، المادة 77.

[3] الاتحاد الاوربي، مجلس اوروبا : **الميثاق الاوربي لحقوق الانسان**، 1950،المادة 11 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**الدستور الجزائري**، 2020، الجريدة الرسمية ،العدد 82، (30ديسمبر2020)،المادة 41، ص14.

أولا : دورها على المستوى المحلي (المنظمات غير الحكومية)

قبل التطرق إلي التفاصيل وجب الإشارة إلى ملاحظة مهمة وهي التي تتعلق بهذه المنظمات على المستوى المحلي وذلك من خلال التسمية، حيث نجدها في العديد من الدول تحت تسمية المجتمع المدني أو الجمعوي، كما أنها تكون – أي المنظمات – متممة للعمل الحكومي، بالإضافة إلى أن هذه المنظمات – منظمات المجتمع المدني – تتسم بتعدد أنواعها على مستوى مختلف الدول .[1]

- تلعب هذه المنظمات دورا بارزا من خلال المساهمة في خطط العمل والإجراءات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي .
- تساهم في عملية التوعية بقضايا الأمن الغذائي وهيئة الموارد .
- تضطلع بدور رئيسي في عملية تسيير التنمية الزراعية الريفية من خلال القدرات التي تملكها كمجمع مدني في دعم إستراتيجيات لبقاء لدى الفقراء وسكان الأرياف .
- كما أنها تعتبر كممثل للمجتمعات المحلية والتي تكون على دراية بمشاكلهم خاصة المتعلقة بالفقر والجوع ومشاكل الزراعة.
- تقوم بتشجيع الإصلاحات الزراعية على مستوى الأرياف والقرى من خلال الدعم المالي والتقني، وتقديم الإستشارات في مجال الإستفادة من القروض .
- تسهر هذه المنظمات على متابعة ومراقبة السياسات المنتهجة من قبل الجهود المحلية في هذا المجال لضمان تحقيق الأمن الغذائي، مع المساهمة في وضع برامج ومشاريع مع الحكومات في مجال التنمية الغذائية والفلاحية.[2]

ثانيا : دورها على المستوى الدولي

لها تاريخ حافل على المستوى الدولي في التصدي لكل الآفات كالجوع والفقر وانعدام الغذاء، حيث كانت أول البوادر من خلال إنعقاد مؤتمر منظمة الفاو لسنة 1959، حيث تم إشراك المنظمات غير الحكومية تحت غطاء الأمم المتحدة، وتوالت بعد ذلك المشاركة في مختلف المؤتمرات والمنتديات الدولية الكبرى في مجال الأمن الغذائي . ولقد تم إعتماد ما يقارب 161 منظمة غير حكومية لدى مؤتمر الأغذية

[1] كاظم ابو دوح ،المرجع السابق الذكر،ص 229.
[2] المرجع ذاته ،ص 230.

العالمي في فترة ممتدة من السبعينات إلى بداية التسعينات، حيث لعبت دورا بارزا في الإعداد لمختلف المؤتمرات من خلال تحديد محاور النقاش .

و كذا إعداد الوثائق، كما كانت أبرز مشاركة لهذه المنظمات من خلال مؤتمر الصحة العالمي للغذاء الشهير لعام 1996 ،و لمحاولة تحقيق أهدافها تستخدم أليات مختلفة في حالات السلم والحرب نذكر أشهرها:[1]

1- الإتحاد الدولي للعلوم الغذائية .
2- الإتحاد العالمي لعمال الزراعة والتغذية .
3- الرابطة العالمية للإنتاج الزراعي .
4- المنظمة الدولية لحقوق الإنسان من أجل الحق في غذاء الفرد .
5- منظمة حماية الطفل .
6- جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي .
7- أطباء بلا حدود .
8- العضو الدولية .
9- اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المطلب نجد أن المنظمات غير الحكومية ساهمت بدور فعال وبارز في محاولة الحد من مختلف الآفات الإجتماعية كالفقر والجوع وسوء التغذية، كما كانت أحد العوامل التي تساعد الهيئات الدولية في عملية الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهماتها اللامحدودة في مختلف المؤتمرات المنعقدة.

الفرع الثالث : نماذج من المنظمات غير حكومية (منظمة براك)

1:تعريف المنظمة :

منظمة براك (BRAC) هي اختصار لـ Bangladesh Rural Advancement Committeeأي لجنة تطوير الأرياف في بنغلاديش.

[1] أحمد عمراني ،المرجع السابق الذكر ،ص 222/221.

تأسست سنة 1972بعد استقلال بنغلاديش على يد فضل حسن عبيد.(Fazle Hasan Abed) تُعتبر اليوم من أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم من حيث الميزانية وعدد المستفيدين.

2:أهداف المنظمة

- مكافحة الفقر عبر تمكين المجتمعات الريفية.
- التعليم الأساسي خصوصًا للفتيات في المناطق النائية.
- الصحة المجتمعية وتقديم الرعاية الأولية للأسر الفقيرة.
- التمويل الصغير :(Microfinance) منح قروض صغيرة للنساء لمساعدتهن على إنشاء مشاريع مدرة للدخل.
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

3:الأنشطة والبرامج للمنظمة

- التعليم :إنشاء آلاف المدارس المجتمعية التي خرّجت ملايين الأطفال.
- الصحة :برامج التوعية الصحية، حملات التطعيم، رعاية الأمومة والطفولة.
- التمويل الأصغر :تقديم قروض صغيرة لملايين النساء لبدء مشاريع.
- التنمية الزراعية والريفية :دعم المزارعين بالتدريب والبذور المحسّنة.
- الاستجابة للكوارث :المشاركة في مواجهة الفيضانات والأوبئة في بنغلاديش.

4:السمات المميزة للمنظمة

- حجم ضخم :تعمل في أكثر من 11دولة خارج بنغلاديش (أفغانستان، أوغندا، سيراليون، ليبيريا.(...
- التأثير العالمي :تُعتبر نموذجًا ناجحًا لمنظمات المجتمع المدني في محاربة الفقر.
- التكامل :لا تقتصر على مجال واحد بل تجمع بين التعليم، الصحة، الاقتصاد، والمرأة.

5:الأهمية كنموذج

- تبرز منظمة براك كيف يمكن لمنظمة غير حكومية أن تتحول من جمعية محلية صغيرة إلى مؤسسة عالمية.
- توضح دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة إلى جانب الحكومات.
- أصبحت مرجعًا في برامج التمويل الأصغر والتعليم المجتمعي[1].

[1] millie, Ian. Freedom from Want: **The Remarkable Success Story of BRAC**, the Global Grassroots Organization That's Winning the Fight Against Poverty. Kumarian Press, 2009.

المبحث الثاني : فعالية التعاون الدولي في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية

يتناول هذا المبحث مدى نجاعة التعاون الدولي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دراسة تجارب محلية وإقليمية وكذلك التطرق إلى أبرز الخطوات المستقبلية لمجابهة مختلف التحديات لتحقيق أمن غذائي مستدام.

المطلب الأول : دراسة تجارب إقليمية ومحلية في التعاون الدولي (الإتحاد الإفريقي، الجزائر)

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة نموذجين في ميدان التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي، التجربة الأولى على الصعيد الإفريقي، أما الثانية فندرس حالة الجزائر .

الفرع الأول : دور الإتحاد الإفريقي في السعي لتحقيق الامن الغذائي

لقد إنتهج الإتحاد الإفريقي عدة إجراءات وبرامج في سبيل تحقيق الأمن الغذائي على مستوى القارة، حيث أنه تم إنعقاد العديد من المؤتمرات والقمم التي كانت تعنى بأحوال الغذاء في بلدان القارة ،و كذلك إتخذ جملة من المبادرات والبرامج نجد من أبرزها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا .

أولا : نشأة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا

بدأت بوادره في ديسمبر من سنة 2001 من خلال حلقة عمل قامت بها منظمة الأغذية والزراعة بروما والتي تخص ألاعضاء التنفيذيين في مبادرة النيباد ،و التي كان موضوعها يتمحور حول الإستثمارات المطلوبة لتحسين الأراضي والمياه.[1]

تمت الموافقة عليه في عام 2002 من قبل وزراء الزراعة الأفارقة بروما، وتم إنعقاد العديد من الإجتماعات التي تتمحور حول حالة الأغذية والزراعة في إفريقيا، وكذا محاولة التصدي لكل أشكال إنعدام الأمن الغذائي والزراعي في القارة، بالإضافة إلى محاولة تجسيد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية على أرض الواقع عن طريق انتهاج خطط قابلة للتنفيذ، حيث أنه تم تجسيد ذلك من خلال إعلان يسمى بإعلان مابوتو الذي أضحى الإلتزام به من أولويات الحكومات وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي في القارة.[2]

[1] كاظم ابو دوح،المرجع السابق الذكر ،ص 231.
[2] المرجع ذاته ،ص 233.

ثانيا : دور البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في تحقيق الامن الغذائي

يهدف هذا البرنامج إلى إستعادة النمو الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي داخل القارة الإفريقية التي يعاني نصف سكانها من الفقر الموقع .

حيث تم تحديد سنة 2010 كسنة لتحقيق ما نسبته 19 % من الأراضي الزراعية الالمروية، وخلق إستثمارات على مستوى الأرياف قدرها 92 مليون دولار، وذلك بقصد تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، كما سطر البرنامج هدف تحقيق الأمن الغذائي كأولوية من خلال توفير الغذاء، أو تسهيل الوصول إليه من خلال إنخفاض سعره، مع ضمان حصول الفقراء على غذاء صحي وكامل، وكذلك تحسين الإنتاج في قطاع الزراعة حتى يسمح بالوصول لمعدل نمو يقارب 6 %، وكذلك الإهتمام بالعنصر النسوي على الخصوص في الجانب الزراعي، وخلق أسواق ما بين دول ومختلف الأقاليم الإفريقية، مع السعي كذلك إلى محاولة جعل إفريقيا قارة مصدرة للمنتجات الزراعية من خلال فتح المجال للمزارعين على إقتصاد السوق.[1]

كما يسعى البرنامج إلى محاولة إنتهاج أساليب سليمة في الإنتاج، مع محاولة تخصص 10 % من الإنفاق على القطاع الزراعي وتنمية الريفية من قبل الحكومات الإفريقية وذلك كله بقصد تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

من خلال ما تم التطرق إليه نقول انه وعلى الرغم من أن هذا البرنامج يعد من أهم الأليات التي إنتهجتها الدول الإفريقية لمحاولة التصدى والقضاء على كل أشكال الفقر والجوع، وتحقيق الرفاه والأمن الغذائي لمواطني القارة إلا أنه لا يزال الأمر بعيدا على تحقيق ذلك الهدف لأن أغلب المؤشرات في هذا الباب سلبية على الرغم من الجهود المبذولة ، حيث في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر قالت فيه :" أن ما يقارب من 346 مليون شخص في إفريقيا يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الحاد . ما يشكل ربع سكان القارة ".[2]

[1] نادية سوداني:**واقع القطاع الزراعي في افريقيا في ظل انعدام الامن الغذائي ومدى اهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي في افريقيا**،مجلة اضافات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، العدد01، مارس 2023،ص315.

[2] المرجع ذاته ، ص317.

الفرع الثاني : جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

تمثل الجزائر إحدى الدول التي تعهدت من خلال مختلف الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني وذلك من خلال مختلف التشريعات التي نشطها في هذا الباب وأنشأت جهة متخصصة في ذلك ممثلة في وزارة الفلاحة ومنحتها صلاحيات واسعة في هذا الجانب .[1]

ويمكن التركيز على عنصرين كانت من ركائز السياسة الجزائرية المنتهجة في مجال تحقيق الأمن الغذائي ويتمثلان في :

أولا : التركيز على الزراعة

حيث إتخذت الجزائر عدة إجراءات إصلاحية لقطاع الزراعة الذي يعد أهم الروافد التي يمكن أن تحقق الأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي في هذا الصدد يمكن التطرق إليه كمفهوم بأنه : " هو تغير الحياة الريفية من جميع جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والجهازية والبيئية والبشرية ".[2]

حيث كانت البداية بما يعرف بسياسة التسير الذاتي وذلك بناءا على قرارات مؤتمر طرابلس – الثورة الزراعية – والتي كانت لها إيجابيات وسلبيات عديدة، ثم تم إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي في الثمانينات كنتيجة للوضع الإقتصادي المزري الذي كان أنذاك، حيث إرتفعت الواردات بشكل رهيب بالإضافة إلى وصول الأسعار إلى مستويات قياسية بالنسبة للمواد الغذائية في ظل التراجع الكبير لأسعار البترول .[3]

و بالنظر إلى تلك الوضعية كان لابد من تدخل الدولة لإعطاء أهمية الكبيرة للقطاع الزراعي حتى يسمح بتوفير إحتياجات الدولة من الغذاء، حيث إنتهجت المخطط الخماسي (1980-1984) حتى يتسنى إعادة هيكلة المزارع وتحريرها من البيروقراطية، كما رفعت البدولة أجور العاملين في القطاع الزراعي، وكلك تقديم القروض، بالإضافة إلى ذلك سنت تشريعات كقانون حيازة الملكية عن طريق إستصلاح الأراضي سنة 1983 وذلك لزيادة القدرة الإنتاجية وتوسيع الأراضي الزراعية ثم تم إستحداث المخطط

[1] فاطمة بكدي :**اشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ،2013/2012،ص 204 .
[2] المرجع ذاته ،ص 205 .
[3] المرجع ذاته،ص 208 .

الوطني للجنة الفلاحية الذي سمح بإستصلاح الأراضي وإستغلالها بناءا على حق الإمتياز، كما قدمت الدولة مشاريع دعم للأرياف .[1]

كل هذه الإصلاحات جعلت من القطاع الزراعي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وذلك من خلال :

1:المساهمة في توفير الإحتياجات الغذائية للجزائر

حيث أضحت الجزائر تحقق لإكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية وحتى وصل الأمر الى تحقيق ارقام مهمة في الإنتاج الزراعي، حيث أخر الإحصائيات من منظمة الفاو تقول بأن حجم الإنتاج الزراعي وصل لما يقارب 35 مليار دولار، وعلى الرغم من ان الجزائر لا تعتبر دولة مصدرة، إلا أنه ظهرت بوادر لتصدير الفائض من مختلف المنتجات الزراعية وهو ما ينعكس على تمتع الأفراد بأسعار تتناسب مع قدراتهم، كما لا حظنا انتعاش كبير لقطاع الصناعات الغذائية التحويلية نتيجة إستغلال الفائض من المنتجات الزراعية .[2]

2:المساهمة في توفير مناصب الشغل :

من خلال ما تم إنتهاجه من سياسات إصلاحية وفي ضوء ذلك اصبح القطاع الزراعي يستقطب العديد من طالبي العمل، خاصة وأن هذا الأخير لا يتطلب مهارات وتقنيات كبيرة، وهو ما يشكل عامل جذب للأفراد الذين لا يجدون مناصب شغل في القطاعات الأخرى، وبالتالي توفير دخل مهم للأفراد والعائلات يساهم في الحد من الفقر الذي يشكل عامل بارز يهدد الأمن الغذائي للأفراد .[3]

والملاحظ في القطاع الزراعي الجزائري أنه شهد قفزة نوعية خاصة في بداية الألفية مستغلا المداخيل الكبيرة التي كانت الجزائر تتمتع بها من خلال إرتفاع أسعار النفط، مما أتاح برمجة العديد من المشاريع وتمويلها في القطاع الزراعي، وإعادة البعث أخرى، هذا ما ساهم في تحقيق فائض كبير في العديد من المنتجات الفلاحية، خاصة شعبة لخضر والفواكه، كما أضحت الصحراء الجزائرية سلة غذاء مهمة للوطن،

[1] أحمد عمراني ،المرجع السابق الذكر ،ص 206.
[2] بوخامة رميساء ، عبداوي خلود **:إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها**، مذكرة ماستر، قانون اعمال ،، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2022/2021 ،ص 33 .
[3] المرجع ذاته ،ص 34 .

تنتج جميع أنواع المحاصيل الزراعية . وكل ذلك جعل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يصنف الجزائر الأولى إفريقيا في الأمن الغذائي .

ثانيا : التركيز على الصناعة الغذائية

تشكل الصناعة الغذائية أهم القطاعات التحويلية والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائية من خلال إستغلال الفائض من الإنتاج الزراعي، وكذلك من حيث المساهمة في إشباع رغبات الأفراد من المواد الغذائية وتوفيرها بسعر يتماشى وتطلعاتهم وقدراتهم المالية، حيث أعطت الجزائر أولوية كبيرة لقطاع الصناعات الغذائية في مختلف البرامج التنموية حتى يتسنى له النهوض، ومن أجل ذلك إتخذت الدولة الجزائرية إجراءات في هذا الإطار تمثلت في : [1]

1:على المستوى القانوني والتنظيمي

سعت الجزائر إلى محلولة تقديم مختلف التسهيلات لمختلف المؤسسات والشركات العاملة في مجال الإنتاج على مستوى فرع الصناعات الغذائية، كما إتخذت إجرءاات قانونية ورقابية حماية للمستهلك، كما سهلت عملية التسجيل في السجل التجاري وكذلك منحت الحرية الكاملة الإنتقال لمنتجات الغذائية داخل الوطن، كما قدمت تسهيلات كبرى للإستثمار في هذا المجال، حيث تقدم دعم يصل بين 60 % إلى 70 % كتمويل للمشاريع في هذا الفرع .

كما تعمل البنوك الوطنية على تمويل مختلف المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض.[2]

2:على المستوى المؤسساتي والتقني

لقد سخرت الدولة جميع الوزارات المعنية كالفلاحة، والمالية والصناعة لتسير وتطوير فرع الصناعات الغذائية، كما أن دخول الجزائر في إقتصاد السوق حتم عليها فتح المجال أمام المؤسسات

[1] بوخامة ، عبداوي ، المرجع السابق الذكر ،ص 38 .
[2] المرجع ذاته ،ص 39 .

الصغيرة والمتوسطة حتى يتيح لها أخذ الفرص المعروضة أمامها في هذا المجال، حيث أن عدد هذه المؤسسات في تزايد ملحوظ . وأصبح يقارب 900 مؤسسة في سنة 2003 .[1]

3:القيام بتمويل فرع الصناعات الغذائية

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات الإستراتيجية التي تحرص عليها أغلب دول العالم ومنها الجزائر حيث أن حجم الانفلق تضاعف 4 مرات حيث بلغت الإستثمارات فيه مبلغ قدره 13.798 مليار دينار أي ما يعادل 200 مليار دينار خلال 6 سنوات، كان لقطاع الصناعة الغذائية نسبة معتبرة منه.[2]

المطلب الثاني : التحديات والافاق المستقبلية

سيحاول هذا المطلب التطرق الى أهم التحديات التي يمكن أن تواجه العالم في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك التطرق إلى الأفاق المستقبلية التي يمكن أن تساهم عن طريق التعاون في الوصول إلى تحقيق مفهوم الأمن الغذائي بكافة مكوناته .

الفرع الأول : التحديات التي تواجه التعاون الدولي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي

هناك العديد من التهديدات والتحديات التي من شأنها تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي في العالم، والتي يمكن التطرق إليها في الطرح الآتي :

أولا : التحديات الطبيعية

مجسدة في التصحر والجفاف والإنحباس الحراري وتغيرات المناخ التي أدت إلى العديد من المشاكل على مستوى العالم كذوبان الجليد في القارة القطبية مما يهدد الدول الساحلية وبالتالي إنحسار الأراضي الزراعية وإختفائها مما يؤثر على القطاع الزراعي الذي يشكل الركيزة الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، كما أدى الجفاف إلى هلاك المنتجات الزراعية وتدمير التربة، وبالتالي أصبحت عرضة للتصحر الذي ساهم في إختفاء الأراضي الخصبة المنتجة . وترتب عنه تراجع رهيب في الإنتاج الزراعي .[3]

[1] بوخامة ، عبداوي ، المرجع السابق الذكر،ص 39 .
[2] المرجع ذاته،ص 39-40.
[3] شيبي ، المرجع السابق الذكر ،ص 210 .

ثانيا : التحديات البشرية

و المتمثلة في النمو السكاني الكبير الذي أضحى يشكل هاجس كبير لدول العالم من خلال زيادة الطلب على المنتجات الغذائية وبالتالي ينعكس ذلك على قدرات الدول على تلبية إحتياجات مواطنيها من الغذاء حيث تشير الدراسات إلى بلوغ سكان العالم لما يقارب 8 مليار نسمة، وبالتالي يمثل هذا الرقم عبئ كبير على العالم أجمع، من خلال أنه يتسبب في ضغط كبير على الموارد الطبيعية بمعنى يحصل استنزاف كبير لها، كما يؤدي إلى تأكل الأراضي الزراعية نتيجة بناء المدن وتشيد الطرق، يقابله إزالة الغابات والأراضي الخصبة .[1]

ثالثا : التحديات الإقتصادية

يلعب العامل الإقتصادي دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي فإن أي خلل يصيب الإقتصاد ينعكس ذلك على الأمن الغذائي العالمي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الجانب إلا أنه لا تزال كثير من التحديات التي لازالت تؤرق كاهل الدول في العالم، والتي من أبرزها معظلة الفقر والبطالة، حيث أن نسب الفقر لاتزال مرتفعة في العالم نتيجة إنعدام فرص العمل خاصة في دول العالم النامي، أو نتيجة إستخدام الألة بدل الأفراد عل مستوى العالم المتقدم، كذلك مشكلة لتضخم نتيجة الطلب المتزايد على السلع ويقابله إنحصار العرض مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية وقدرتها مما يترتب عدم حصول الأفراد على إحتياجاتهم الغذائية ويخلق أزمات إجتماعية تهدد إستقرار المجتمع .[2]

رابعا : التحديات الجيوسياسية (الصراعات)

العالم اليوم يشهد المزيد من الصراعات الدولية والإقليمية والتي أضحت تشكل هاجسا للإستقرار العالمي، حيث أن التوترات والنزاعات العسكرية تساهم في تعطيل سلاسل التوريد العالمية التي تسمح بإعداد الغذاء للأفراد، وهذا ما تحاول المنظمات والفاعلين الدوليين أن يساهموا في تفكيكه وحله بالطرق السلمية، وفي هذا السياق تتصدر الحرب الأوكرانية الروسية المشهد العالمي، حيث تعد كل من أوكرانيا وروسيا من

[1] **مخاطر تهدد الأمن الغذائي العالمي :النمو السكاني في المقدمة** ، موقع أرقام الإلكتروني ، تم الولوج على الساعة 11:45 ، بتاريخ2025/06/14 https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1780386
[2] شيبي ، المرجع السابق الذكر ،ص من 205 / 208 .

البلدان المهمة في الإنتاج الزراعي العالمي، ومن المنتجين الرئيسيين والمصدرين في العالم، وقد أدت هذه الحرب الى التأثير على الإنتاج الزراعي وتعطل الإمدادات للعديد من الدول المستوردة من هاتين الدولتين .[1]

و بالتالي أثر ذلك على العديد من الدول خاصة فيما يتعلق باستيراد الحبوب، والذي يعد القمح من أبرز المحاصيل الزراعية التي تمس مفهوم الأمن الغذائي بشكل مباشر كما أن العدوان الصهيوني على غزة وحرب الإبادة التي ينتهجها الكيان الصهيوني، والتي يستخدم فيها كل أساليب التدمير لمختلف أشكال الحياة، يمثل وصمة عار للمنظومة الدولية ككل، حيث تستمر عملية الإبادة وتجويع الغزاويين، وإستخدام الغذاء كسلاح مما أدى إلى إستشهاد العديد من الأطفال بسبب سوء التغذية وإنعدام الغذاء، كما أن التعاون الأمريكي مع الصهاينة في عملية التجويع الممنهج من خلال تحويل المساعدات الإنسانية إلى مصيدة لقتل طالبيها، حيث أنه من لم يمت بالجوع مات بالقنص وهو يحاول الوصول إلى المساعدات .[2]

الفرع الثاني : الأفاق المستقبلية للتعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي

يمكن أن يتوسع التعاون الدولي في الأمن الغذائي، مستقبلا وهو ما لا يختلف عليه إثنان، لأن المستقبل يحمل فرص واعدة في مجال الزراعة ،و لكن يستوجب أن تظافر الجهود وكذلك انتهاج وإستخدام سياسات وأليات جديدة تتماشى مع الوضع الراهن، وذلك يتجسد من خلال :

أولا : إستخدام التكنولوجي وخلق فرص الإبتكار

من خلال الإستثمار في التكنولوجيا وربطها بالقطاع الزراعي وخلق طرق مبتكرة للزراعة الحديثة، والقيام بتحلية مياه البحر حتى يتسنى مجابهة كل أشكال ندرة المياه، ومواجهة كل الأضرار التي تنجم عن التغيرات المناخية التي من ابرزها الجفاف .

و بالتالي لا يتأثر القطاع الزراعي بهذه المخاطر، كما يجب التوجه إلى إستخدام الطاقات المتجددة في عملية الإنتاج الزراعي المستدام، مع التركيز على مجال البحث العلمي والتقني في الميدان الزراعي والإنتاج الفلاحي .[3]

[1] ما كسيمو توبرو : **تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه**، روما ، مجلس منظمة الزراعة العالمية (الفاو) ، الدورة 174 ،2023 ،ص 13.
[2] نفس المرجع ،ص 16 .
[3] السيد حسن ،المرجع السابق الذكر ،ص 45 .

ثانيا : التعاون بين مختلف القطاعات والأطراف الدولية

للوصول إلى الأمن الغذائي يجب تدعيم وتعزيز التعاون الدولي بين مختلف الفاعلين الدوليين ومن دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وكذلك ربط التعاون بين القطاع العام مع القطاع الخاص داخل الدولة الواحدة والإشراك الفعال للمجتمع المدني في مختلف الدول وذلك بقصد خلق حلول ناجعة لمواجهة كل مهددات الأمن الغذائي .[1]

ثالثا : برامج الدعم والتنمية

تحتاج الدول إلى برامج لدعمها خاصة في المجال الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، وذلك بقصد تعزيز قدراتها وتحسين نظم الإنتاج والتوزيع الغذائي، كما تساهم المساعدات المالية بهدف خلق تنمية مستدامة، ينعكس ذلك على مفهوم الأمن الغذائي .[2]

من خلال ما تم التطرق إليه نقول أنه لا يمكن مجابهة التحديات الحاصلة في الوقت الراهن ومستقبلا إلا بوجود إرادة سياسة واضحة خاصة من قبل الدول العظمى، لأنها المسبب الرئيسي في مختلف الأزمات التي تنعكس مباشرة على المن الغذائي في العالم .

[1] السيد حسن ، ،المرجع السابق الذكر ،ص 46 .
[2] المرجع ذاته ،ص 47.

خاتمـــــــة

خاتمة:

ان قضية الأمن الغذائي العالمي اليوم قضية ذات أهمية محورية على أجندة السياسة العالمية، فمفهوم الأمن الغذائي لم يعد مقتصرا فقط على الكم كما كان سائدا في العقود السابقة من القرن الماضي، بل تطور مفهومه للوصول به إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام، الذي يأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة، وهو المسعى الذي يندرج ضمن صدارة أولويات جميع دول العالم خاصة الدول التي تعاني من الجوع والفقر، حتى لا تكون عرضة للضغوطات والابتزاز السياسي من قبل الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، وبغياب هذا الأمن يترتب عن ذلك أثار سلبية على الدول ذات الفجوة الغذائية الواسعة، وتتعدد هذه الآثار إلى أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية، وأمنية وصحية.. الخ، ما يجعلها تعاني من التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

ولقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج المهمة، يمكن اجمالها في ما يلي :

لقد بيّنت هذه الدراسة، من خلال تحليل العلاقة المركّبة بين الأمن الغذائي والتغيرات المناخية، أن هذا التحدي يتجاوز حدود الدولة الواحدة، ويفرض نفسه كأولوية ضمن الأجندة الدولية التي تستدعي تعاونا فعّالاً ومؤسّسياً بين مختلف الفاعلين الدوليين. فمع تصاعد آثار التغير المناخي على الموارد الزراعية والمائية، وتزايد هشاشة النظم الغذائية، أضحى التعاون الدولي ليس خياراً سياسياً، بل ضرورة وجودية لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر المناخية.

كما بينت وجود علاقة عضوية تربط بين الامن الغذائي والتغيرات المناخية، حيث يؤدي اختلال المناخ الى تراجع الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع اسعار الغذاء، وزيادة في معدلات الجوع والفقر، خاصة على مستوى مناطق دول العالم الثالث.

اما بالنسبة للجهود الوطنية وعلى الرغم من اهميتها، الا انها لاتزال قاصرة في مواجهة حجم التحديات المناخية المتداخلة، وهو ما يفسر بروز التعاون الدولي كاطار ضروري لمعالجة القضايا العابرة للحدود .

ولقد خلصت ايضا الا ان التعاون الدولي في المجال المناخي والغذائي لا يزال غير كافي وغير عادل، وذلك لوجود تفاوت واضح بين الدول المتقدمة التي تتحكم في اقتصاد العالم صناعيا وزراعيا، وبين

الدول النامية في ما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية التي تسمح بمواجهة مختلف التحديات المناخية وتحقيق الامن الغذائي.

كما ان المنظمات الدولية والاقليمية، رغم كل المبادرات الايجابية ومختلف البرامج والسياسات التي اتخذتها ،لم تنجح في بلورة اطار متكامل يجمع بين مقتضيات الامن الغذائي واولويات العمل المناخي ضمن منظومة شاملة .

وقد أظهرت الدراسة أن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة ـــ رغم تعددها وتنوّع أدواتها—لا تزال تعاني من فجوات بنيوية، سواء من حيث غياب الالتزام السياسي الواضح، أو ضعف آليات التنفيذ، أو محدودية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، خصوصاً بين الدول المانحة والمتلقية. كما اتّضح أن نجاح التعاون الدولي في هذا المجال يرتبط بشكل وثيق بمستوى العدالة المناخية والإنصاف في توزيع الموارد، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز قدرات الدول النامية على الصمود والتكيّف.

انطلاقا من هذه النتائج، وفي سبيل تحقيق تحقيق الامن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية، نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية التعاون الدولي :

1: تعزيز التعاون الدولي من خلال شراكات استراتيجية تركز على تبادل التكنولوجيا والمعرفة الزراعية، مع دعم مالي وتقني مستمر للدول النامية .

2: انشاء اطار دولي ملزم يدمج بين اتفاق باريس للمناخ واهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالامن الغذائي .

3: انشاء صناديق تمويل مشتركة مخصصة لدعم الابتكار الزراعي المقاوم للتغيرات المناخية ،وبإشراف اممي وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني .

4: ربط مفهوم الامن الغذائي بشكل مباشر بالحق في الغذاء كمبدأ قانوني دولي واجب الاحترام والالتزام .

5: تشجيع التعاون الاقليمي جنوب – جنوب، كأداة بديلة واكثر واقعية لتعويض الاستجابات الدولية التقليدية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

اولا : المصادر

1- مواثيق دولية :

- هيئة الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة** ،سان فرانسيسكو، 1945.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، القمة العالمية للأغذية: **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي** ،روما، 1996 .

- الاتحاد الاوربي ، مجلس اوروبا: **الميثاق الاوربي لحقوق الانسان**، 1950.

2- القوانين والمراسيم والدساتير :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**الدستور الجزائري**، 2020، الجريدة الرسمية ،العدد 82، (30ديسمبر2020).

- الجمهورية الجزائرية : **القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي 08-16** ، المؤرخ في 01 شعبان عام 1429 الموافق ل 03 اوت 2008 ،الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46.

3- المعاجم :

المعجم الوسيط، الطبعة 4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

ثانيا : المراجع

أ- الكتب

1- السيد محمد السريتي: **الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

2- سالم توفيق النجفي : **الامن الغذائي العربي**، الطبعة 1،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر والتوزيع ،2001.

3- سالم اللوزي :**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين** ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2007**.**

4- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي: **تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين** ، عمان، دار امنة للنشر والتوزيع ، 2014.

5- عبد الغفور ابراهيم احمد:**الامن الغذائي مفهومه وقياسه ومتطلباته**، الاردن، دار امنة للنشر والتوزيع، 2014.

6-نادية احمد عمراني :**النظام القانوني للامن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق** ، ط 1 ، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

7--خالد السيد حسن :**التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة**، ط 1، القاهرة ،مكتبة جزيرة الورد، 2021.

8-خالد السيد حسن: **تغير المناخ والامن الغذائي العالمي**، ، 2024.

9-محمد سيف الكواري :**الحق في الغذاء وتحديات المناخ**، ط 1، الدوحة،اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، 2024.

ب- الرسائل والمذكرات الجامعية:

***اطروحات الدكتوراه :**

1- فاطمة بكدي :**اشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ،2013/2012 .

2- محمد شيبي: **التعاون الدولي لتحقيق الامن الغذائي العالمي ، دراسة حالة العالم العربي**، اطروحة دكتوراة : علاقات دولية وتعاون ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2025/2024.

3- 2.2.مذكرات الماستر :

4- خير الدين تواتي: **الامن الغذائي العالمي : الاستراتيجيات والتهديدات**،مذكرة ماستر : الدراسات الاستراتيجية والامنية ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2019/2018.

5- بوخامة رميساء، عبداوي خلود: **إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها**، مذكرة ماستر: قانون اعمال ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022/2021.

ت- المجلات العلمية :

1- حماد خليل :**الفجوة الغذائية والامن الغذائي العالمي** ، مجلة المستقبل ، عمان ، العدد 55، سبتمبر 2002.

2- [1]زهير طافر:**الازمات الغذائية والمساعدات الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد- بشار – الجزائر ،العدد 2، جوان 2017.

3- خالد محمد حسن إسماعيل:**إتفاقية باريس لتغير المناخ 2015 ونتائج الإنسحاب الأمريكي منها،** مجلة الدراسات القانونية،كلية الحقوق ، جامعة اسيوط، مصر، العدد 50 ، ديسمبر 2020.

4- فاطمة الزهراء كواتي:**التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا** ،دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، جامعة لونيسي علي 2، البليدة ، العدد 01، جانفي 2022.

5- محمود محمد منجود أبو الغيظ: **دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية،**مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، عدد خاص بالمؤ تمر الدولي السنوي الثاني والعشرون ، مارس 2023.

6- نادية سوداني:**واقع القطاع الزراعي في افريقيا في ظل انعدام الامن الغذائي ومدى اهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي في افريقيا** ،مجلة اضافات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، العدد01، مارس 2023.

7- هادي خليل **:البنك الدولي النشاة والتأثير**،مجلة تشرين ،كلية ادارة الاعمال ، الجامعة السورية الخاصة ،العدد 7،مارس 2023.

8- زوينة بوفرورة: **المنظمات الدولية كألية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم،** مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر. العدد 01 ، جوان 2023

9- لخذراي جلول، غربي محمد:**التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي،** مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ،جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت. العدد 2 ،جوان 2023.

10-خالد كاظم ابو دوح :**دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الامن الغذائي** ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بني سويف ، العدد 69، اكتوبر 2023،.

11-محمد طير واخرون:**تاثير التغير المناخي على الامن الغذائي في الجزائر،** مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. ، العدد 01 ،جويلية 2024.

12-سجى محمد الفاضلي، دعاء محمد محمود: **الأساس القانوني الدولي للحد من التغير المناخي** ،مجلة الجامعة العراقية ،كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق . ، العدد 59 ، 2024.

13-سجى محمد الفاضلي ، دعاء محمد محمود :**الأساس القانوني الدولي للحد من التغير المناخي** ، مجلة الجامعة العراقية ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العراق ، العدد 59.

14-مغمولي مولود:**الامن الغذائي في الشريعة الاسلامية** ،مجلة هيرودت ،قالمة ، العدد 2 ،2024.

ث- التقارير والنشرات :

1- منظمة الامم الأمم المتحدة، الجمعية العامة :**إعلان مبادئ القانون الدولي الأساسية للعلاقات الودية والتعاون بين الدول**، 1970 ،القرار2625.

2-منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة: **حالة انعدام الامن الغذائي في العالم**، ايطاليا ،2010.

3-ما كسيمو تويرو:**تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه**، مجلس منظمة الزراعة العالمية (الفاو)، الدورة 174 ،روما، 2023 .

ج- مواقع الكترونية :

1 **برنامج الاغذية العالمي جهاز اممي لمحاربة الجوع عبر العالم**،2025 ، الجزيرة نت ،تم الاطلاع عليه في - 25-05 2025. **https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia**.

2 **مخاطر تهدد الأمن الغذائي العالمي ، النمو السكاني في المقدمة** ، موقع أرقام الإلكتروني ، تم الولوج على الساعة 11:45بتاريخ2025/06/14 . .

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1780386

د- مراجع اجنبية :

1- millie, Ian. Freedom from Want: **The Remarkable Success Story of BRAC**, the Global Grassroots Organization That's Winning the Fight Against Poverty. Kumarian Press, 2009

الفهرس

الفهرس

مقدمة 3
المبحث الاول: المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والتغيرات المناخية 9
المطلب الاول: مفهوم الامن الغذائي وابعاده في القانون الدولي..... 9
الفرع الاول: تعريف الامن الغذائي 9
الفرع الثاني: ابعاد الامن الغذائي..... 15
الفرع الثالث : مفهوم التغيرات المناخية..... 18
اولا: تعريف التغيرات المناخية..... 18
المطلب الثاني : العلاقة التي تربط بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي 22
المطلب الثالث : آثار التغيرات المناخية على الأمن الغذائي..... 23
المبحث الثاني : الأسس القانونية للتعاون الدولي لمواجهة التحديات المناخية والغذائية 27
المطلب الأول : مفهوم التعاون الدولي 27
الفرع الأول : تعريف التعاون الدولي 27
الفرع الثالث : أهداف التعاون الدولي 29
المطلب الثاني : دور كل من إعلان روما وإتفاقية باريس في مجال الامن الغذائي العالمي 30
الفرع الأول : إعلان روما للأمن الغذائي العالمي (1996) 31
الفرع الثاني : إتفاقية باريس للتغيرات المناخية عام 2015 33
الفصل الثاني : أليات التعاون الدولي لضمان الأمن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية..... 38
المبحث الأول : دور الفاعلين الدوليين في تحقيق الأمن الغذائي..... 39
المطلب الأول : مساهمة المنظمات الدولية الحكومية..... 39

الفرع الأول : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة "الفاو" 39

الفرع الثاني : البنك الدولي 47

الفرع الثالث : منظمة التجارة العالمية 50

الفرع الرابع : المنظمة العربية للتنمية الزراعية..... 51

المطلب الثاني : مساهمة المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي 57

الفرع الثاني : دورها في تحقيق الامن الغذائي 57

الفرع الثالث : نماذج من المنظمات غير حكومية (منظمة براك)..... 59

المبحث الثاني : فعالية التعاون الدولي في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية 61

المطلب الأول : دراسة تجارب إقليمية ومحلية في التعاون الدولي (الإتحاد الإفريقي، الجزائر) 61

الفرع الأول : دور الإتحاد الإفريقي في السعي لتحقيق الامن الغذائي..... 61

الفرع الثاني : جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي 63

الفرع الثاني : الأفاق المستقبلية للتعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي..... 68

خاتمـــــة خاتمة: 70

الفهرس 79